فلسطين
حارسة الحقيقة
FELESTEEN
يومية - سياسية - شاملة

الأربعاء 12 صفر 1447هـ 6 أغسطس / آب Wednesday 6 August 2025 | العدد 6114 | 8 صفحات | WWW.FELESTEEN.PS

"الأورومتوسطي": خطة اجتياح غزة تُنذر بمذابح جماعية وسط لا مبالاة دولية

غزة/ فلسطين:

حذر المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، أمس، من خطة (إسرائيل) المرتقبة لاجتياح واحتلال قطاع غزة.

ومساء أول من أمس، قال مسؤولون إسرائيليون إن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو اتخذ قرارا بالاحتلال الكامل لقطاع غزة، وتوسيع العمل العسكري بضوء أخضر أمريكي ضد حركة "حماس"، لمناطق يُعتقد أن الأسرى الإسرائيليين فيها. ونقلت القناة "12" الإسرائيلية عن مسؤولين

2

87 شهيدًا و644 إصابة خلال 24 ساعة بنيران الاحتلال في غزة

غزة/ فلسطين:

أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة، أمس، أن مستشفيات القطاع استقبلت 87 شهيداً، بينهم 8 شهداء جرى انتشالهم، إلى جانب 644 إصابة خلال 24 ساعة الماضية، جراء تواصل العدوان الإسرائيلي. وأفادت الوزارة في التقرير اليومي، بأن عددًا من الضحايا ما زالوا تحت الأنقاض وفي الطرقات، في ظل العجز المستمر لطواقم الإسعاف والدفاع المدني عن الوصول إليهم، نتيجة تواصل القصف الإسرائيلي وخطورة المناطق المستهدفة. وارتفعت بذلك حصيلة العدوان الإسرائيلي على غزة منذ 7 أكتوبر 2023 إلى 61,020 شهيدًا

2

شهد أكبر اقتحاماته منذ 1967

أقسى مراحل التهويد.. (خراب الهيكل) يتحول ليوم سيادة يهودية في المسجد الأقصى

القدس المحتلة - غزة/ محمد الأيوبي:

في حدث غير مسبوق منذ احتلال شرقي القدس عام 1967، شهد المسجد الأقصى المبارك اقتحامًا هو الأضخم من حيث عدد المشاركين وتنوع الطقوس التوراتية، بالتزامن مع ما يسمى ذكرى "خراب الهيكل"، إذ تحولت المناسبة إلى استعراض ميداني لإحكام السيطرة الدينية والسياسية داخل

3

وداع عدد من الشُّهداء من طالبي المساعدات شمال غرب غزة أمس (تصوير / محمود أبو حصيرة)

قوات الاحتلال تقتحم بلدة حزما شمال القدس المحتلة وتعتدي على المواطنين (فلسطين)

إقصاء المقاومة وتجديد "شرعية متآكلة" .. وراء قرار "عباس" إجراء انتخابات المجلس الوطني

رام الله – غزة/ محمد عيد:

بدلا من توحيد الجهود الوطنية لوقف حرب الإبادة الإسرائيلية الجماعية على غزة أو وقف العمليات العسكرية ومصادرة الأراضي في الضفة الغربية أو قرارات الهدم في القدس، ذهب رئيس السلطة لإصدار قرار ينص على إجراء انتخابات مجلس وطني جديد قبل نهاية العام الجاري.

3

تصاعد اقتحامات المستوطنين للأقصى.. انتهاكات تهدف إلى فرض السيطرة على المسجد

غزة/ محمد أبو شحمة:

تشهد باحات المسجد الأقصى المبارك تصعيدًا خطيرًا في وتيرة الاقتحامات من قبل المستوطنين، تحت حماية مشددة من شرطة الاحتلال الإسرائيلي، في ظل حكومة يمينية متطرفة يقودها بنيامين نتنياهو، تواصل تكريس سياسة تهويد القدس والمس بالمقدسات الإسلامية. وباتت الاقتحامات شبه يومية، يشارك

3

أمهات بين فكي المجاعة في غزة: الاحتلال يمنع عنا المساعدات

غزة/ نبيل سنونو:

"جعانة ومريضة ومبتورة ومرمية.."، تختلط هذه الكلمات بدموع المسنة انتصار معروف في خيمة نزوحها القسري الملتهبة في وقت الظهيرة، دون أن يسد جوعها طعام، أو يروي عطشها ماء، أو يداوي وجعها دواء.

تواري انتصار وجهها بين ركبتيها لئلا يظهر ضعفها وجوعها وألمها، وتكتم صوتها لئلا يسمع أحد أنينها، في وقت تتفشى المجاعة على الأرض، مع

5

سلاح غزة خط دفاع أخير

خبيران: مطالب نزع سلاح المقاومة تساوق خطير مع أهداف الاحتلال

غزة/ علي البطة:

أثارت دعوات نزع سلاح المقاومة الفلسطينية موجة انتقادات واسعة، وصفت بأنها انحياز سافر للاحتلال الإسرائيلي، في ظل تواصل دعمه بأعتى الأسلحة الغربية.

وعد خبراء سياسيون وعسكريون، أن هذه المطالب خضوعا لإملاءات المحتل، وتفريطا بحق أصيل في الدفاع عن

4

تقرير يرصد الترابط الكارثي بين المرض والجوع في قطاع غزة

غزة/ وكالات:

عملت بعض وسائل الإعلام العالمية على التقليل من واقع سياسة التجويع في قطاع غزة بإرجاع ذلك إلى "حالات طبية كامنة"، وهو ما يأتي متواشياً مع الرواية الإسرائيلية التي تدعي عدم وجود مجاعة في قطاع غزة، وأن الطعام والمواد الغذائية متوفرة. وجاء في مقال للكاتبة والشاعرة الغزية تقوى أحمد الواوي، الذي نشره

4

مساعدات محدودة وفوضى في التوزيع تعمّق الكارثة الإنسانية في غزة

غزة/ رامي محمد:

أكد خبراء اقتصاديون أن كميات المساعدات التي تدخل إلى قطاع غزة – سواء عبر البر أو الجو – لا تزال محدودة للغاية، ولا تلبي الحد الأدنى من احتياجات أكثر من مليوني نسمة يعيشون في ظروف إنسانية قاسية.

وأشاروا إلى أن الاحتلال يواصل فرض قيود صارمة على إدخال الإمدادات، ما تسبب في انقطاع شبه تام للمساعدات خلال الأشهر الماضية. وأوضحوا أن الأزمة لا

5

قصة خالد أبو ناموس.. جريح قديم يتجدد ألمه في كل حرب

غزة/ صفاء عاشور:

في خيمة بلا أبواب ولا نوافذ، وسط حرّ الصيف ولسعات البعوض، يجلس خالد أبو ناموس (36 عامًا) يتأمل الفراغ، كأنه يبحث عن كرامته التي ضاعت منذ اندلاع الحرب. منذ إصابته في

7

"غيلان باريه".. مرض نادر يُهدد حياة أطفال غزة

غزة/ صفا:

لم تكن الصغيرة لارا البطراوي (8 أعوام) قادرة على ارتداء ملابسها، فطلبت من والدتها مساعدتها في ذلك، وما أن أمسكت طفلتها حتى سقطت أرضًا غير قادرة على التقاط أنفاسها،

5

أزمة مياه خانقة في تل الهوا وسط كارثة إنسانية متفاقمة

غزة/ صفاء عاشور:

يشهد حي تل الهوا جنوب غرب مدينة غزة كارثة إنسانية متفاقمة، في ظل تصاعد أزمة المياه، عقب انقطاع خط "مكوروت" الإسرائيلي المغذي للمنطقة منذ أكثر من شهر، وتضاعف

7

الاقتصاد الغزي يلفظ أنفاسه الأخيرة... وخبراء يطالبون بتدخل دولي فوري

غزة / رامي محمد:

في ظل استمرار حرب الإبادة، يواجه قطاع غزة أسوأ أزمة اقتصادية في تاريخه الحديث؛ فمع تعطل مصادر الدخل،

7

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
الأربعاء 12 صفر 1447هـ 6 أغسطس / آب
Wednesday 6 August 2025
WWW.FELESTEEN.PS

87 شهيدًا و644 إصابة خلال 24 ساعة بنيران الاحتلال في غزة

تصوير / محمود أبو حصيرة

غزة/ فلسطين:

أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة، أمس، أن مستشفيات القطاع استقبلت 87 شهيداً، بينهم 8 شهداء جرى انتشالهم، إلى جانب 644 إصابة خلال 24 ساعة الماضية، جراء تواصل العدوان الإسرائيلي.

وأفادت الوزارة في التقرير اليومي، بأن عددًا من الضحايا ما زالوا تحت الأنقاض وفي الطرقات، في ظل العجز المستمر لطواقم الإسعاف والدفاع المدني عن الوصول إليهم، نتيجة تواصل القصف الإسرائيلي وخطورة المناطق المستهدفة.

وارتفعت بذلك حصيلة العدوان الإسرائيلي على غزة منذ 7 أكتوبر 2023 إلى 61,020 شهيدًا 150,671 إصابة، فيما بلغ عدد الشهداء والإصابات منذ 18 مارس 2025 فقط، 9,516 شهيدًا و38,630 إصابة.

وفي سياق متصل، أوضحت الوزارة أن مستشفيات القطاع استقبلت خلال الـ 24 ساعة الأخيرة 52 شهيدًا وأكثر من 352 إصابة جراء استهداف مناطق توزيع المساعدات، ما يرفع إجمالي شهداء "لقمة العيش" إلى 1,568 شهيدًا وأكثر من 11,230 إصابة.

ودعت وزارة الصحة ذوي الشهداء والمفقودين إلى استكمال بياناتهم عبر الرابط الإلكتروني المخصص لذلك، مشيرةً إلى توفر المزيد من الإحصائيات والبيانات التفاعلية عبر المنصة الرسمية للوزارة.

"الأورومتوسطي": خطة اجتياح غزة تُنذر بمذابح جماعية وسط لا مبالاة دولية

غزة/ فلسطين:

حذر المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، أمس، من خطة (إسرائيل) المرتقبة لاجتياح واحتلال قطاع غزة.

ومساء أول من أمس، قال مسؤولون إسرائيليون إن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو اتخذ قرارا بالاحتلال الكامل لقطاع غزة، وتوسيع العمل العسكري بضوء أخضر أمريكي ضد حركة "حماس"، لمناطق يُعتقد أن الأسرى الإسرائيليين فيها.

ونقلت القناة "12" الإسرائيلية عن مسؤولين بمكتب نتنياهو لم تسمهم، قولهم إن "القرار اتُخذ، إسرائيل ستحتل قطاع غزة"، فيما ذكرت هيئة البث الرسمية أن توسيع العمليات جاء رغم اختلافات الرأي مع المؤسسة الأمنية".

واعتبر المرصد الحقوقي، في بيان له، أن خطة احتلال غزة تُنذر بمذابح جماعية وشيكة، وسط لامبالاة دولية كاملة.

وشدد، أن الخطة الإسرائيلية المحتملة تعكس مستوى خطيرًا من الوحشية، وتجسّد امتدادًا لحالة الإفلات من العقاب والحصانة التي تتمتع بها "إسرائيل".

وأضاف "الأورومتوسطي" أن "أي تصعيد جديد في الهجمات الإسرائيلية، لا سيما البرية، سيؤدي لمذابح جماعية غير مسبوقة، وسيقضي نهائيًا على ما تبقى من جهود الاستجابة الإنسانية".

وأوضح أن التصعيد الإسرائيلي المخطط له؛ يأتي بعد شهور من تكديس أكثر من مليوني فلسطيني قسرًا في أقل من 15% من مساحة القطاع، وتدمير منهجي طال معظم المساكن وانهيار كامل في جميع القطاع الحيوية.

وفي 29 يوليو/ تموز الماضي، كشفت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية، أن نتنياهو عرض على المجلس الوزاري المصغر "الكابينيت" خطة "مصدقا عليها أمريكيا" لاحتلال أجزاء من قطاع غزة.

وجاءت فكرة "احتلال غزة" عقب تصريحات مثيرة للجدل للرئيس الأمريكي دونالد ترامب قال فيها، إن "قرار التخلي الإسرائيلي عن غزة قبل عشرين عاما كان قرارا غير حكيم"، في إشارة إلى انسحاب رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أرييل شارون من غزة عام 2005.

ولفت المرصد الأورومتوسطي إلى أن تقييم فرقه الميدانية يشير إلى أنّ القطاع يمر حاليًا بأسوأ مراحل الانهيار الإنساني، منذ بدء جريمة الإبادة الجماعية في أكتوبر 2023.

وفي السياق، أشار المرصد إلى التضليل الإسرائيلي المتواصل منذ 26 يوليو الفائت والترويج الزائف لتحسين الوضع الإنساني في غزة، كغطاء لتصعيد جريمة الإبادة الجماعية، بينما يتواصل فرض الحصار وتجويع السكان.

واعتبر، أن بعض الدول تُسهم فعليًا في إضفاء غطاء سياسي أو إنساني زائف، على تصعيد الإبادة الجماعية، من خلال مشاركتها في إجراءات رمزية، مثل إسقاط المساعدات جوًا، من دون معالجة الأسباب الجذرية للتجويع.

ودعا البيان تلك الدول لمراجعة فورية لمسؤولياتها، وأن تتخذ ما يلزم لضمان عدم استخدام مساهماتها كأداة لشرعنة سياسات الإبادة أو التغطية عليها.

وتُواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي، منذ 7 أكتوبر 2023، ولليوم الـ 669 على التوالي، حرب الإبادة الجماعية وحصار وتجويع قطاع غزة، تزامنًا مع ارتكاب مجازر وجرائم حرب موصوفة ضد المدنيين وطالبي المساعدات في مختلف مناطق القطاع.

بالإضافة لذلك، ترى القيادات العسكرية الإسرائيلية، أن العمل العسكري داخل غزة أصبح عبثيا للجيش، في ظل وجود استنزاف كبير لقدراته وعدم قدرته على الحسم، وانتفاء قضية "الدفاع عن النفس" بالنسبة لـ "إسرائيل" وعدم وجود توافق سياسي داخلي.

الأونروا تطالب بتقديم المساعدات بشكل آمن في غزة

غزة/ فلسطين:

أكد المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" فيليب لازاريني، أن الجوع بات القاتل الجديد في قطاع غزة، وشدد على أنه حان الوقت لتقديم المساعدات بشكل آمن ودون عوائق.

وقال لازاريني في منشور على منصة إكس، أمس: "بعد 5 أشهر من المحاولات المستمرة لاستبدال الاستجابة المنسقة للأمم المتحدة بأربع نقاط توزيع عسكرية إسرائيلية، أصبح الجوع أحدث قاتل في غزة".

وأشار المفوض الأممي إلى أن "مراكز التوزيع المجتمعية، بدعم من الشركاء، كانت توفر الغذاء والمساعدات لنحو مليوني شخص قبل انتشار المجاعة في القطاع".

وشدد مفوض الأونروا على أنه "حان الوقت لتقديم المساعدات بشكل آمن، ودون عوائق، وبكرامة"، وأكد على ضرورة السماح للأمم المتحدة وشركائها للقيام بعملهم.

ومنذ اليوم الأول لعمل "مؤسسة غزة الإنسانية"، تحولت نقاط توزيع المساعدات في غزة إلى مصائد للموت، حيث تكررت حوادث إطلاق النار على طالبي المساعدات وتزايدت أعداد ضحايا طالبي المساعدات مع ارتفاع وتيرة المجازر الإسرائيلية المرتكبة ضد الفلسطينيين المجوعين.

وبلغ عدد ضحايا مراكز المساعدات وشهداء لقمة العيش ممن وصلوا مستشفيات القطاع 1568 شهيدًا وأكثر من 11,230 إصابة، وفق التقرير الصادر عن وزارة الصحة الفلسطينية اليوم الثلاثاء.

الاحتلال يدمر خزان مياه وخط مياه شرق طوباس

طوباس/ فلسطين:

دمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس، خزان مياه، واستولت على خيمة سكن ومولد كهرباء، وعطلت خطًا ناقلًا للمياه شرقي مدينة طوباس شمالي الضفة الغربية المحتلة.

وقال مسؤول ملف الاستيطان في محافظة طوباس معتز بشارات، إن قوات الاحتلال هدمت خزان مياه معدني سعة 1000 كوب، للمزارع عنان أحمد إبراهيم دراغمة في منطقة الصافح شرق طوباس، كما دمرت خطًا ناقلًا للمياه بطول 800 متر للمواطن رائد حمدان دراغمة.

في غضون ذلك، اقتحمت قوات الاحتلال تجمع يرزا شرق طوباس، واستولت على خيمة سكن ومحتوياتها، للمواطن محمد علي جميل إبراهيم.

وقال بشارات إن الاحتلال استولى على مولد كهرباء يعود لمجلس قروي يرزا.

يذكر أن قوات الاحتلال هدمت، في وقت سابق أمس، مدرسة قيد الانشاء في قرية العقبة شرقي طوباس.

توتر غير مسبوق بين زامير والمستوى السياسي

هل تطيح حرب غزة بثاني رئيس أركان إسرائيلي خلال عامين؟

القدس المحتلة/ صفا:

قالت وسائل إعلام عبرية، أمس، إن العلاقة بين رئيس أركان جيش الاحتلال الإسرائيلي إيال زامير والمستوى السياسي تشهد توترًا غير مسبوق على خلفية تسريبات بشأن رغبة الحكومة اتخاذ قرار باحتلال كامل قطاع غزة، وهو ما يعارضه زامير بشدّة.

وذكر الصحفي الإسرائيلي "يوسي يهوشع"، أن "زامير" يعارض الاحتلال الكامل للقطاع لما لذلك من تداعيات على حياة الأسرى والجنود، بالإضافة لمشكلات في كيفية إدارة الحرب وسط وجود مليوني فلسطيني بالقطاع.

فيما نقلت القناة "11" عن وزراء في حكومة الاحتلال قولهم إن "زامير" سيفضل الاستقالة على تنفيذ قرارات المستوى السياسي باحتلال القطاع.

بدوره هدّد وزير جيش الاحتلال "يسرائيل كاتس" بشكل مبطّن اليوم رئيس الأركان من معارضة قرارات المستوى السياسي.

وقال "كاتس"، إنه سيتأكد بنفسه من تنفيذ الجيش لتعليمات المستوى السياسي.

أما نجل رئيس حكومة الاحتلال يائير نتنياهو فاتّهم "زامير"- بشكل مبطّن- بمحاولة الانقلاب على الحكم.

ومن المتوقع أن يعقد نتنياهو اليوم نقاشًا مقلّصًا مع عدد من وزرائه ورئيس الأركان لبحث الحرب في القطاع.

مدير الإغاثة الطبية بغزة: المجوعون يتوفون باستمرار لشح الإمكانيات

غزة/ فلسطين:

أكد مدير الإغاثة الطبية في قطاع غزة أن المجوعون بالقطاع يتوفون باستمرار لعدم وجود إمكانية لإنقاذهم، مشيراً إلى أن أعداد كبيرة من الأطفال والنساء وكبار السن يواجهون خطر الموت.

وأوضح في تصريحات صحفية، أمس، أن ما يدخل إلى القطاع من لوازم طبية لا يكفي لسد الحد الأدنى من الحاجات.

وأضاف أن المصابون الذين يصلون إلى المستشفيات يتوفون لعدم وجود إمكانيات لإسعافهم.

وأشار إلى أن الطواقم تعاني من نقص كبير في الكوادر وفي المستلزمات الطبية على حد سواء.

وتابع أن المصابون والمجوعون بالقطاع يتوفون باستمرار لعدم وجود إمكانية لإنقاذهم، في حين أن الطواقم أُنهكت نتيجة الاستهداف المستمر من قبل الاحتلال ونقص الإمكانيات.

شهد أكبر اقتحاماته منذ 1967

أقسى مراحل التهويد.. (خراب الهيكل) يتحول ليوم سيادة يهودية في المسجد الأقصى

القدس المحتلة - غزة/ محمد الأيوبي:

في حدث غير مسبوق منذ احتلال شرقي القدس عام 1967، شهد المسجد الأقصى المبارك اقتحامًا هو الأضخم من حيث عدد المشاركين وتنوع الطقوس التوراتية، بالتزامن مع ما يسمى ذكرى "خراب الهيكل"، إذ تحولت المناسبة إلى استعراض ميداني لإحكام السيطرة الدينية والسياسية داخل الأقصى.

الاقتحام، الذي شارك فيه نحو أربعة آلاف مستوطن، بإشراف مباشر من وزراء في حكومة الاحتلال وأعضاء "كنيست"، وتخللته طقوس علنية غير مسبوقة شملت السجود الجماعي، وصلوات توراتية، وطقوسًا مسجلة داخل ساحات المسجد وعلى أبوابه، في تصعيد يشير إلى محاولة مدروسة لفرض هوية توراتية في قلب الحرم الإسلامي.

وتقدم وزير ما يسمى الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير أفواج المقتحمين، للأقصى، وسط حراسة مشددة من قوات الاحتلال، ودعا لاحتلال قطاع غزة التي تشن (إسرائيل) حربا مدمرة ضده منذ 22 شهرا، كما شارك في الاقتحامات عضوا الكنيست عميت هليفي وشارين هاسكل، ووزير "تطوير النقب والجليل" يتسحاق فاسرلاوف. كما أظهرت صور وصول وزير جيش الاحتلال يسرائيل كاتس إلى حائط البراق غربي المسجد الأقصى.

فرض الهوية اليهودية

الباحث في شؤون القدس زياد ابحيص، قال إن الاقتحام الذي شهده المسجد الأقصى، يُعدّ الأكبر عددياً والأشد من حيث فرض الطقوس التوراتية منذ عام 1967، مشيرًا إلى أن ما جرى يؤشر إلى تحول نوعي وخطير في مسار تهويد المسجد، يهدف إلى فرض هوية دينية يهودية موازية لهويته الإسلامية، تمهيدًا للسيطرة الكاملة عليه وتحويله إلى "هيكل".

وأوضح ابحيص، لصحيفة "فلسطين"، أن عدد المقتحمين بلغ 3,969 مستوطنًا بحسب إحصاءات الأوقاف، وهو أعلى رقم يسجل منذ بداية الاقتحامات المنظمة للأقصى، متجاوزًا الرقم القياسي السابق في ذات المناسبة عام 2023، والذي بلغ ثلاثة آلاف مقتحم، وتسجيل رقم 2,200 مقتحم على مدى عامي 2022 و2023.

وأضاف أن جماعات "الهيكل" المتطرفة حرصت على تحويل ذكرى "خراب الهيكل" من مناسبة للبكائيات والأحزان حسب المعتقد التوراتي، إلى يوم لإثبات السيطرة وتجديد العهد ببناء الهيكل المزعوم، عبر تسجيل أكبر عدد من المقتحمين وتنفيذ الطقوس بشكل علني ومكثف.

ولفت إلى أن الطقوس التوراتية التي أُديت داخل الأقصى هذا العام وصلت إلى ذروتها من حيث التنوع والانتشار المكاني، إذ شملت قراءة "المراثي"، وصلاتي الصباح والمساء التوراتيتين، وحلقات الغناء والرقص الجماعي، و"صلاة شماع" جماعية على سطح المصلى المرواني.

وبين أن الطقوس امتدت إلى الساحات الشرقية والغربية، وأُديت عند مختلف أبواب المسجد، ما يعكس سعيًا حثيثًا لفرض الهيمنة المكانية، مشيرًا إلى أن هذه الطقوس باتت تجري تحت رعاية مباشرة من شرطة الاحتلال منذ عام 2024، بقرارات من بن غفير.

ونوه إلى أن الاقتحام شهد للمرة الرابعة إدخال أدوات دينية يهودية بشكل متزايد ومنظم، منها لفائف "التيفلين السوداء"، وشال "الطاليت"، وقبعة "الكيباه"، والزوائد القماشية "تسيت تسيت"، إلى جانب لفائف التوراة التي حاول المستوطنون إدخالها من باب المغاربة. واعتبر أن ذلك يمثل مرحلة "التأسيس المعنوي للهيكل"، تمهيدًا لفرضها لاحقًا بشكل دائم، متوقعًا أن تبدأ جماعات "الهيكل" مساراً من الاحتجاج والقضايا أمام محاكم الاحتلال لتفتح الباب لهذه الاعتداءات الجديدة.

ضعف الردع

وحذر ابحيص من أن ما يجري في الأقصى يتم في ظل حالة انكشاف غير مسبوقة، مع غياب أدوات الردع الفاعلة التي كانت تؤخّر تنفيذ هذا المخطط، في وقت تواجه فيه غزة حرب إبادة تُضعف قدرة المقاومة على التدخل، بينما جرى قمع التفاعل الشعبي بالرصاص والاعتقالات، وانكفأ الضغط الخارجي باتجاه غزة فقط، وتراجع التأثير العربي والإقليمي تجاه القدس.

واعتبر أن استمرار هذا الوضع سيُتيح للاحتلال المضي قدمًا في تنفيذ مخططاته، ورفع سقف سيطرته على الأقصى، ما لم يتم إعادة إنتاج معادلة ردع جديدة، قادرة على كبح هذا المسار، الذي لن تنفع معه الإدانات الرسمية ولا الخطابات السياسية، بحسب تعبيره.

من جهته، أكد أستاذ دراسات بيت المقدس، د. عبد الله معروف أن جماعات "المعبد" استغلت مناسبة ذكرى "خراب الهيكل" هذا العام لإقرار واقع غير مسبوق في المسجد الأقصى، من خلال تسجيل أعلى رقم للمقتحمين في يوم واحد منذ احتلاله، وتمكنها من أداء كامل الطقوس التوراتية التي تسعى إليها، ما يجعل هذا اليوم محطة مركزية لانطلاق مرحلة جديدة في الأقصى.

وأوضح معروف لـ"فسطين"، أن هذه المناسبة تمثل الحدث السنوي الوحيد الذي يرتبط دينيًا وتاريخيًا بالأقصى من منظور الرواية التوراتية، ما يجعل التركيز الإسرائيلي العام – حكوميًا وشعبيًا – منصبًا بالكامل على الأقصى، في استغلال واضح لمكانته الرمزية.

وأضاف أن الاحتلال – وتحديدًا جماعات المعبد – بات يرى نفسه قادرًا على تغيير الوضع القائم في الأقصى، مع تكرار نتنياهو لتصريحات تحاول ذر الرماد في العيون حول "الحفاظ على الوضع القائم"، في الوقت الذي يجري فيه استكمال مخططاته في الأقصى عبر إدخال أدوات الطقوس التوراتية.

وأبدى معروف خشيته من أن تكون هذه المرحلة مقدمة لمحاولة فرض التقسيم المكاني في الأقصى، وربما إقامة كنيس داخله، كما يطالب تيار الصهيونية الدينية وبن غفير، مرجّحًا أن يتصاعد هذا الخطاب خلال الفترة المقبلة.

وعن غياب رد الفعل الإسلامي والعربي، قارن معروف بين ما جرى عام 2000 حين أدى اقتحام أرئيل شارون للأقصى إلى اندلاع انتفاضة شاملة، وما يحدث اليوم من اقتحامات وأداء طقوس دينية كاملة دون رد يذكر. وأضاف: "الجماعات المتطرفة باتت ترى أن الوقت مناسب لتحقيق مشروعها في الأقصى، بعدما ثبت لها أن ردة الفعل الإسلامية والعربية ضعيفة أو غائبة، وهو ما شجّع الاحتلال على التمادي".

وحذر من أن استمرار هذا الصمت سيدفع الاحتلال إلى المضي قدمًا في تنفيذ بقية المخططات التهويدية، مؤكدًا أن الرد الجاد هو الكفيل فقط بإعادة الحسابات لدى الاحتلال، مضيفًا: "إذا لم يشعر بالندم، فسيمضي بلا تردد، وكل تراجع في الموقف العربي والإسلامي هو تشجيع إضافي له".

تصاعد اقتحامات المستوطنين للأقصى.. انتهاكات تهدف إلى فرض السيطرة على المسجد

غزة/ محمد أبو شحمة:

تشهد باحات المسجد الأقصى المبارك تصعيدًا خطيرًا في وتيرة الاقتحامات من قبل المستوطنين، تحت حماية مشددة من شرطة الاحتلال الإسرائيلي، في ظل حكومة يمينية متطرفة يقودها بنيامين نتنياهو، تواصل تكريس سياسة تهويد القدس والمس بالمقدسات الإسلامية.

وباتت الاقتحامات شبه يومية، يشارك فيها عشرات، وأحيانًا مئات المستوطنين، بينما تمنع سلطات الاحتلال المصلين المسلمين من دخول المسجد خلال تلك الفترات.

ويشارك وزير "الأمن القومي" المتطرف إيتمار بن غفير في اقتحام باحات الأقصى من جهة باب المغاربة، وسط حراسة أمنية مشددة، مؤديًا طقوسًا تلمودية استفزازية، في انتهاك صارخ للوضع القائم في المسجد، وللقانون الدولي الذي يعتبر الأقصى مكانًا خالصًا للمسلمين.

ويُنذر استمرار اقتحامات بن غفير بجرّ المنطقة إلى تصعيد واسع، خاصة في ظل ما تشهده الضفة الغربية والقدس من توتر ميداني وغضب شعبي متصاعد.

انتهاك ديني

واعتبر خطيب المسجد الأقصى الشيخ عكرمة صبري، تزايد اقتحامات المستوطنين لباحات الأقصى، جزءًا من انتهاكات الاحتلال لحق العبادة لدى المسلمين.

وقال صبري لصحيفة "فلسطين": "ما يجري في باحات الأقصى جريمة وتجاوز للخطوط الحمراء"، مضيفًا: "ما يحدث يعد انتهاكًا خطيرًا لحرية العبادة، في محاولة من الاحتلال لفرض وقائع جديدة على الأرض، من خلال أداء صلوات تلمودية ورفع الأعلام".

وأوضح أن ممارسات المستوطنين، خاصة الرقص داخل الباحات، تكشف بوضوح أن المسجد الأقصى لا يحظى بأي قدسية لديهم.

وأشار إلى أن الاحتلال صعّد من مخططاته لتهجير المقدسيين وفرض وقائع جديدة في المدينة، في ظل ازدياد وتيرة الاقتحامات. وأكد أن الاحتلال يسعى لفرض سيادته على المسجد الأقصى، من خلال محاولات سحب صلاحيات دائرة الأوقاف الإسلامية، والسماح للمستوطنين بأداء طقوسهم داخل باحات المسجد.

وشدد صبري على أن الأقصى حق خالص للمسلمين، ولا يجوز القبول بأي تدخل إسرائيلي في شؤونه أو إدارته.

إقصاء المقاومة وتجديد "شرعية متآكلة" .. وراء قرار "عباس" إجراء انتخابات المجلس الوطني

رام الله – غزة/ محمد عيد:

بدلا من توحيد الجهود الوطنية لوقف حرب الإبادة الإسرائيلية الجماعية على غزة أو وقف العمليات العسكرية ومصادرة الأراضي في الضفة الغربية أو قرارات الهدم في القدس، ذهب رئيس السلطة لإصدار قرار ينص على إجراء انتخابات مجلس وطني جديد قبل نهاية العام الجاري.

وأثار قرار عباس الصادر في 17 يوليو المنصرم، غضبا فصائليا وشعبيا وسط تساؤلات وطنية حول جدوى القرار ودوافعه وتوقيته وشروطه الجديدة – غير القانونية - الذي تلزم المرشح للانتخابات بالاعتراف بـ(إسرائيل) والتزامات اتفاق "أوسلو" والتنازل عن فلسطين التاريخية.

و(المجلس الوطني) بمثابة برلمان منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) ويقع على عاتقه وضع السياسات والمخططات والبرامج للمنظمة وأجهزتها، علما أنه عقد 32 دورة منذ إنشائه عام 1964 دون أي انتخابات.

وتساءل هنا (منسق المؤتمر الشعبي الفلسطيني - 14 مليون) عمر عساف عن الظروف المناسبة لعقد هذه الانتخابات وسط خطط التهجير والمصادرة والضم للأراضي الفلسطينية، مشيرا إلى أن الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات محروم من الحق في الانتخابات الشاملة منذ عقود.

وسجّل عساف خلال حديثه لصحيفة "فلسطين" عدة نقاط على قرار "عباس" الذي يشكل "انقلابا" على جميع الأنظمة المعمول بها فلسطينيا، وخاصة النظام الداخلي للمنظمة الذي يتحدث عن "انتخاب المجلس الوطني من الشعب حيثما وجد، دون اشتراطات".

"شروط غير مسبوقة"

وذكر أن هناك توافق فلسطيني سابق على أن يكون 350 عدد أعضاء المجلس الوطني (200 منهم في الخارج، 150 من الداخل) وهو أمر خالفه قرار "عباس" الذي حدد الثلثين من الداخل وثلث من فلسطيني الخارج.

ويبلغ تعداد فلسطينيو الخارج نحو 7.8 ملايين فلسطيني، منهم 6.5 ملايين في الدول العربية بينما (تمثل الضفة والقطاع نحو 37% من الشعب الفلسطيني). بحسب جهاز الإحصاء الفلسطيني.

ومن ضمن الملاحظات الأخرى، بحسب القرار، التزام العضو ببرنامج المنظمة (اتفاق أوسلو) والاعتراف بـ(إسرائيل) والتنازل عن فلسطين التاريخية ونبذ المقاومة المسلحة، وقال إن: اشترط الموافقة على قرارات "أوسلو" غير ملزمة لأبناء شعبنا الواقع تحت الاحتلال. والجمعة الماضية، زعم "عباس" خلال استقباله وزير الخارجية الألماني يوهان فاديفول، استعداده للذهاب لانتخابات عامة "لن تشمل القوى السياسية والأفراد الذين لا يلتزمون ببرنامج والتزامات منظمة التحرير والشرعية الدولية".

وشدد عساف على أن المقاومة بمختلف أشكالها خيار وحق قانوني لشعبنا في مواجهة الاحتلال ومستوطنيه، كما أن هناك حالة إجماع وطنية تطالب بتطبيق قرارات المجلسين الوطني والمركزي للتنصل من اتفاق "أوسلو" وقطع التعاون والتنسيق الأمني مع الأجهزة الإسرائيلية.

واعتقد أن هذه الشروط "غير مسبوقة في التاريخ" عدا عن رفض شعبنا لالتزامات المنظمة التي وقعت عليها قيادتها دون استشارة الشعب (صاحب الحق في التوكيل).

واستدل الناشط السياسي أيضا بموقف الفصائل وخاصة الجبهتان الشعبية والديمقراطية العضوان بالمنظمة، الرافضان لاشتراطات الانتخابات التي يحدد "عباس" موعدها قبل نهاية العام.

وأكد أن الأولوية الوطنية هي توحيد الصف الداخلي ووقف حرب الإبادة الجماعية في غزة والتصدي لمخططات الضم والمصادرة في الضفة وكذلك قرارات الهدم المتسارعة في القدس.

ولم يستبعد عساف من وراء أهداف عباس لهذا القرار: محاولة امتصاص بعض الضغوط العربية أو الغربية، أو الاستجابة لمطالب فتحاوية عدا عن سعيه لتشكيل مجلسا وفق مقاسه السياسي، وتجديد شرعيته المهترئة والالتفاف على مطالب الشعب بانتخابات فلسطينية شاملة وديمقراطية.

"دعوة ميتة"

بحسب مدير مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات د. محسن صالح فإن "عباس" لا يزال يقود المؤسسات الفلسطينية بعقلية "التفرد" و"الهيمنة" رغم الحاجة لترتيب البيت الوطني ومواجهة الأخطار التي تحدق بالقضية الفلسطينية.

ورأي صالح أن منظمة التحرير تحولت لـ"دائرة من دوائر السلطة" وسط سلسلة أزمات تعصف بها: أزمة في القيادة، وفي البنى المؤسسية وانعدام فاعليتها، وأزمة في تفريغ محتواها النضالي، ومن هيمنة فصيل يحتكر السلطة ويغلق أبواب الإصلاح، ومن فقدان للرؤية والبوصلة وإدارة الأولويات، ومن تهميش للخارج الفلسطيني.

وأشار في مقال نشره أخيرا تعقيبا على القرار الأخير إلى أن "عباس وفريقه وضعوا مسمارًا جديدًا في نعش المشروع الوطني الفلسطيني" من خلال هكذا دعوة للانتخابات، حيث بدت أقرب إلى إعادة ترتيب سيطرة "البيت الفتحاوي" على المنظمة وليس ترتيب البيت الفلسطيني نفسه.

ودوّن هنا عدة ملاحظات على القرار: أنه جاء مخالفا لكافة التوافقات الفلسطينية التي وقعتها "فتح" و"حماس" على مدى العشرين سنة الماضية، بما في ذلك القاهرة 2005، 2011، 2017، 2021، الجزائر 2022، ولقاءات موسكو وبكين في الفترة 2019-2024، والتي نصَّت على إصلاح أو إعادة بناء منظمة التحرير وتشكيل مجلس وطني فلسطيني جديد بمشاركة كافة الفصائل الفلسطينية على أسس تشاركية ديمقراطية وبما يضمن تمثيلًا حقيقيًا، وبالانتخاب حيثما أمكن، وبالتوافق عندما يتعذر ذلك.

ونوه إلى أن قرار "عباس" يخالف الاجتماعات السابقة ويخرج حركتي "حماس" و"الجهاد" وقوى المقاومة الرافضة لـ"أوسلو" من حق المشاركة والانتخاب، لأنه يشترط الالتزام باتفاقات "أوسلو" وما يترتب عليها من التزامات، كما أنه يستأثر بالهيمنة على اللجنة التحضيرية، ولا يضمن شراكة حقيقية للقوى الفلسطينية الفاعلة فيها، ويطعن بشفافية الانتخابات.

وعدا عن ذلك، فإن بنود القرار تتجاهل أيضا الإطار القيادي المؤقت، ويفرض هيمنة "عباس" و"فتح" على الإجراءات، ويُسهّل "هندسة النتائج" مسبقا، وهذا ما يقود إلى تعميق الانقسام الفلسطيني بتجاهل القوى الفاعلة على الأرض، ويعيد إنتاج حالة "مزورة" للإرادة الشعبية الفلسطينية.

وعدّ صالح القرار الجديد بمثابة "فرصة مثالية للأعداء والخصوم" لاستكمال مخططات شطب القضية الفلسطينية، وختم: "إذا كانت قيادة المنظمة ستعيد إنتاج منظومتها الفاسدة الضعيفة المستبدة، المتجاهلة لشعبها، فليس غريبا أن تُولد هذه الدعوة للانتخابات ميتة!". يذكر أن أول انتخابات فلسطينية رئاسية وتشريعية جرت في 20 يناير/كانون الثاني 1996، ولاحقا عام 2006 أجريت ثاني وآخر انتخابات رئاسية وتشريعية، بينما لم تجرِ انتخابات المجلس الوطني منذ عقد مؤتمره الأول عام 1964 وإن كان بعض أعضائه منتخبين من أطرهم السياسية أو الاتحادات والنقابات.

سلاح غزة خط دفاع أخير

خبيران: مطالب نزع سلاح المقاومة تساوق خطير مع أهداف الاحتلال

غزة/ علي البطة:

أثارت دعوات نزع سلاح المقاومة الفلسطينية موجة انتقادات واسعة، وصفت بأنها انحياز سافر للاحتلال الإسرائيلي، في ظل تواصل دعمه بأعتى الأسلحة الغربية.

وعد خبراء سياسيون وعسكريون، أن هذه المطالب خضوعا لإملاءات المحتل، وتفريطا بحق أصيل في الدفاع عن النفس، تضمنه القوانين والأعراف الدولية.

المحلل السياسي نعيم الريان، يصف هذه الدعوات بالتنازلات المجانية التي تغذي أطماع الاحتلال وتفرغ المقاومة من مضمونها.

ويرى أن بعض السياسيين الفلسطينيين يتساوقون مع المشروع الصهيوني، إما طمعا في سلطة، أو هربا من مسؤولياتهم تجاه غزة.

ويضيف، منذ بداية العدوان على غزة حمل هؤلاء السياسيون الضحية مسؤولية المجازر، ووقفوا متفرجين على أمل نهاية سريعة للمقاومة. لكن مع استمرار الفشل العسكري للاحتلال، تحولت مواقفهم إلى تبرير المطالب الإسرائيلية دوليا.

وأشار الريان إلى أن مؤتمر نيويورك الأخير مثل ذروة هذا الانحدار، حيث وافق ممثلون رسميون على إدانة المقاومة ضمن إطار "حل الدولتين"، بل إنهم سوقوا جاهزية السلطة في رام الله لإجراء انتخابات تقصي أي فصيل لا يلتزم بشروط الرباعية الدولية.

هذه المواقف، وفق حديث الريان لصحيفة "فلسطين"، لا تضعف المقاومة فقط، بل تعزز عدوان الاحتلال وتشرعن مزيدا من الجرائم ضد الفلسطينيين. مشيرا إلى أن كل تنازل رسمي يقرأ في تل أبيب كمكسب سياسي يترجم ميدانيا بالقصف والتوسع الاستيطاني.

ولفت إلى أن التاريخ الفلسطيني مليء بتضحيات عظيمة، صنعت فرصا نادرة لتحقيق مكاسب وطنية، لكن النكسات غالبا ما جاءت من قيادات لا تؤمن إلا بالأوهام الدولية والوعود الكاذبة.

وأوضح أن السياسيين الذين يستعجلون قطف الثمار قبل نضوجها هم من يوقعون على التنازلات الكبرى باسم الشعب.

وبين أن الضفة الغربية نفسها لم تحقق نموذج الدولة، بل باتت مثالا لحكم ذاتي هش تحت الاحتلال.

وحذر الريان من استنساخ هذا النموذج في غزة، معتبرا أنه يصب في مصلحة الاحتلال الإسرائيلي فقط.

وأكد أن الحل الحقيقي يبدأ من مقاومة الاحتلال لا مكافأته بالاعتراف والسيادة الزائفة.

ودعا الريان إلى مراجعة جادة للتجربة الفلسطينية واستخلاص الدروس من المحطات السابقة، معتبرا أن أي مشروع وطني لا يبدأ بإنهاء الاحتلال محكوم عليه بالفشل.

المقاومة تربك خطط الاحتلال

من جانبه، اعتبر الخبير العسكري الأردني نضال أبو زيد أن تصاعد الدعوات لنزع سلاح المقاومة الفلسطينية في غزة يكشف مأزق الاحتلال.

فبعد ٦٦٩ يوما من القتال، فشل الاحتلال في القضاء على المقاومة رغم ثلاث عمليات عسكرية كبرى.

وقال أبو زيد لصحيفة "فلسطين"، إن المقاومة لا تزال تربك حسابات الاحتلال وتفشل أهدافه التكتيكية والإستراتيجية. مؤكدا أن أي اتفاق حالي يعد اعترافا بانتصارها، لا العكس.

وشدد على أن تسليم السلاح الان يعني إعطاء شرعية مجانية للعدو دون مقابل حقيقي. قائلا، إن المقاومة لم تقدم كل هذه التضحيات لتتخلى عن ورقتها الأقوى بهذه السهولة.

ويرى أبو زيد أن المطالبات بنزع سلاح المقاومة مبهمة ولم توضح نوع السلاح المقصود، في مؤشر على نية الاحتلال طلب المزيد لاحقا. ويردف "الخطوة الأولى ستكون بداية سلسلة لا تنتهي من الشروط والابتزاز".

وقال الخبير العسكري، إن التحركات الإعلامية التي تتحدث عن "حوافز اقتصادية" مقابل نزع السلاح ليست سوى محاولات لخلق فجوة بين المقاومة والشارع، وهي تراهن على معاناة الأهالي لتقويض الحاضنة الشعبية.

ويبدي استغرابه من مطالب نزع سلاح محلي في يد المقاومين، بينما في المقابل يتلقى الاحتلال دعما عسكريا غير محدود من الغرب، بما في ذلك الأسلحة المحرمة دوليا.

ويتابع القول، هذا يعكس ازدواجية المعايير الدولية، حيث تطلب الضحية بنزع سلاحها بينما يغذى المجرم بالعتاد.

ويرى أبو زيد أن فشل الاحتلال في تحقيق نصر ميداني يدفعه للبحث عن نصر سياسي زائف عبر هذه الدعوات. مؤكدا أن المقاومة لن تمنحه هذا الإنجاز السهل.

تقرير يرصد الترابط الكارثي بين المرض والجوع في قطاع غزة

غزة/ وكالات:

عملت بعض وسائل الإعلام العالمية على التقليل من واقع سياسة التجويع في قطاع غزة بإرجاع ذلك إلى "حالات طبية كامنة"، وهو ما يأتي متواشيا مع الرواية الإسرائيلية التي تدعي عدم وجود مجاعة في قطاع غزة، وأن الطعام والمواد الغذائية متوفرة.

وجاء في مقال للكاتبة والشاعرة الغزية تقوى أحمد الواوي، الذي نشره موقع "ذي إنترسبت"، أنه مع بدء إدراك الرأي العام الأمريكي لحقيقة المجاعة الجماعية في غزة، نشرت تقارير إعلامية رئيسية مؤخراً ادعاء جريئاً: لا يمكن تفسير بعض حالات المجاعة بالحصار شبه الكامل الذي تفرضه الحكومة الإسرائيلية على الغذاء، بل بالأمراض المزمنة.

وحاولت صحيفة نيويورك بوست التشكيك في تقارير المجاعة، مشيرة إلى أن هيكل طفل صغير لم يكن بسبب المجاعة، بل بسبب الشلل الدماغي واضطرابات وراثية أخرى - كما لو أن التشخيص الطبي يمكن أن يلغي بطريقة ما عواقب الجوع.

وأصدرت الصحيفة أيضاً تصحيحاً لقصتها الخاصة المتعلقة بالطفل نفسه، مشيرة إلى أنه على الرغم من معاناته من سوء تغذية حاد، إلا أنه "كان يعاني أيضاً من مشاكل صحية سابقة".

وذكر المقال أنه "بالنسبة لأولئك الذين يعانون من أمراض مزمنة أو إعاقة في غزة، فإن الجوع ليس منفصلاً عن حالتهم - بل إنه يزداد سوءاً بسببه، فالأدوية اختفت، والعلاجات توقفت، وأصبح البقاء على قيد الحياة معركة يومية، في ظل الحصار الشامل، يمكن أن يصبح مرض السكري أو أمراض الغدة الدرقية حكماً بالإعدام".

وتحدث موقع "ذي إنترسبت" إلى تسعة فلسطينيين يعانون من أمراض مزمنة أو إعاقات في جميع أنحاء غزة، من بينهم طفلان، ووافق الكثير منهم على إجراء المقابلات بشرط نشر اسمهم الأول فقط.

تكشف تجاربهم أن المرض والجوع مترابطان بشدة. فبدلاً من تبرير أحدهما للآخر، يفاقم أحدهما الآخر.

ويأمل ضياء، البالغ من العمر 16 عاماً، كل يوم في العثور على قارورة أنسولين. لكن الصيدليات فارغة، ونادراً ما تصل المساعدات، وانقطاعات الكهرباء تمتد لساعات، وأحياناً لأيام، مما يهدد بإفساد ما تبقى من الأنسولين الذي يتمكن من تأمينه.

قال لموقع "ذي إنترسبت": "أتحدث من مكان حيث الغد غير مؤكد".

وكان العيش مع مرض السكري صعباً في غزة قبل الحرب، لكن هجمات "إسرائيل" جعلت حالته تهدد حياته بشكل يومي.

قال: "كثيراً ما أحقن جرعة أقل من الجرعة المطلوبة، وأحياناً أتجاهلها تماماً، مدركاً أنها تُدمرني تدريجياً". عندما ينخفض سكر دمه، لا يجد ما يأكله. لا مكعبات سكر، ولا تمر، ولا حتى خبز. الجوع لا يُميز بين مريض وصحيح.

عندما يرتفع سكر دمه، يُكافح ضياء لخفضه.

بدون شرائط فحص سكر الدم، لا يستطيع تحديد ما إذا كان مستوى سكر دمه مرتفعاً جداً أم منخفضاً جداً. لا يُدرك الخطر إلا من خلال أعراض مفاجئة: دوخة، تعرّق غزير، عدم وضوح الرؤية، أو انهيار.

وقال ضياء: "إلى جانب العبء الجسدي، فإن الضغط النفسي مُرهق. الخوف والقلق والحزن والفقد يدفعان سكر دمه إلى الارتفاع".

وأضاف: "لا أطلب الكثير. فقط أن أعيش. أن أجد دوائي. أن أشعر بالأمان. أن أحلم بغدٍ لا يخنقني فيه مرضي، ولا تقتلني فيه الحرب".

وتحدث الموقع مع مريضي سكر آخرين، صبري ونظمية، وكلاهما يبلغ من العمر 78 عاماً وُلدا عام النكبة، وبعد أكثر من سبعة عقود، يواجهان "نكبة أخرى".

قال صبري بصوتٍ رقيق ويديه ترتجفان من انخفاض سكر الدم: "أُصبنا كلانا بالسكري بعد سن الستين. لكن في ذلك الوقت، كان لدينا دواء. كنا نستطيع الأكل. أما الآن، فليس لدينا أيٌّ منهما".

بعد نزوحهما بسبب الحرب، يعيش الزوجان الآن في خيمة بمخيم الشاطئ للاجئين في غزة، معرضين لحرارة الصيف الحارقة. يعني عمرهما وأمراضهما المزمنة تدهوراً سريعاً في صحتهما.

وانهارت نظمية عدة مرات بسبب انخفاض سكر الدم بشكل خطير. أوضح صبري: "تفقد وعيها. نُسرع بها إلى المستشفى الميداني، لكنهم لا يستطيعون سوى مراقبتها. لا يوجد لديهما أنسولين، ولا أقراص، ولا شرائط جلوكوز - لا شيء".

كلاهما مصاب بداء السكري من النوع الثاني، ويحتاج إلى أدوية يومية مثل الميتفورمين، أو غليبنكلاميد، أو الأنسولين. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، يُمكن أن يُؤدي عدم علاج داء السكري لدى كبار السن إلى مضاعفات خطيرة، بما في ذلك نقص سكر الدم والوفاة.

قبل الحرب، كان الزوجان يتلقيان أدوية شهرية من العيادات الحكومية، ويتذكر صبري: "منذ بدء الحرب، أصبحت الرفوف فارغة. لم يبقَ شيء".

والأخطر من نقص الأدوية هو نقص الغذاء، وخاصة السكر، الضروري لعلاج نوبات انخفاض سكر الدم.

تقول نظمية بصوت خافت: "اختفى السكر من السوق. عندما يتوفر، لا نستطيع تحمل تكلفته. لذلك نأكل أقل، وينخفض سكر الدم لدينا بشكل حاد".

بدون تغذية سليمة، يُواجه كبار السن التعب، والدوار، والارتباك، والسقوط. بالنسبة لمرضى السكري، يُمكن أن يُؤدي تخطي وجبات الطعام دون تعديل الأدوية إلى دورة خطيرة تُعرف باسم نقص سكر الدم المُنشأ - والتي لا يُسببها المرض فحسب، بل أيضاً عدم كفاية الرعاية. وفي غزة، أصبحت الرعاية الصحية شبه معدومة.

وداخل الخيام، تتجاوز درجات الحرارة 35 درجة مئوية خلال النهار، مما يفاقم الجفاف واختلالات سكر الدم. يعيش الزوجان بشكل رئيسي على العدس - يقول صبري: "ليس كافياً، ولكنه كل ما لدينا".

وأثّر سوء التغذية سلباً عليهما. تزن نظمية 40 كغم فقط؛ وصبري 60 كغم، ويقول الزوج: "لسنا مرضى فحسب، بل مُهمَلين".

بالنسبة للمرضى الآخرين، فإن استحالة الحصول على الغذاء والدواء تُؤدي إلى آثار مختلفة. تقول بشرى، البالغة من العمر 58 عاماً، إن وزنها يتذبذب بشدة بسبب مرض الغدة الدرقية غير المُعالج.

وتقول: "أجد صعوبة بالغة في النهوض من السرير أو حتى القيام بأبسط المهام اليومية. لا أستطيع مواكبة عملي أو إدارة واجباتي المنزلية كما ينبغي".

وأكدت: "يلازمني الإرهاق بلا هوادة، وأعاني من انفعال شديد. منذ بداية الحرب، وحتى مع توفر الدواء، فإن تكلفته تفوق بكثير قدرتي على تحمل التكاليف". وقالت بشرى: "أُضطر للسفر لمسافات طويلة للوصول إلى مركز طبي، حيث يعطونني نصف شريط دواء فقط. بالكاد يكفي ذلك لأسبوعين، لذا عليّ القيام بهذه الرحلة المرهقة مرة أخرى. الطرق وعرة، والحرارة لا تُطاق، والعملية برمتها تستنزف طاقتي". وأضافت: "هناك الكثير من المعاناة، ونقص الغذاء المناسب يزيد الأمور سوءاً. يحتاج مرضى الغدة الدرقية إلى تغذية خاصة - فالأسماك والبيض ضروريان لتعويض النقص في الجسم. لكن هنا، كل ما نملكه تقريباً هو الأطعمة المعلبة والمحفوظة التي لا تلبي تلك الاحتياجات".

في شهرين فقط، فقدت بشرى 15 كيلوغراماً، وأثقل النزوح والجوع والمعاناة المستمرة كاهل جسدها، موضحة: "أشعر بالضعف يوماً بعد يوم، ويتلاشى أملي في الشفاء تدريجياً تحت وطأة هذه المحنة القاسية".

في ظل الحصار، أصبحت الأمراض الجلدية التي كانت قابلة للعلاج سابقاً خطيرة. وتعاني رانيا، البالغة من العمر 49 عاماً، من الأكزيما، وهي حالة تتغير بتغير الفصول. في الشتاء، تشتد بعض الأعراض؛ وفي الصيف، تظهر أعراض أخرى. يحمرّ جلدها، وتشعر بالحكة، بل ويتقشر ويتشقق أحياناً. يمكن أن يتسبب التلوث البكتيري في البيئة في إفراز سوائل من جلدها، مما يضطرها إلى الحفاظ على نظافتها الشخصية باستمرار.

تقول رانيا: "أحتاج إلى أدوية محددة مثل حاصرات مسببات الحساسية، ومضادات الهيستامين، وديرموفيت، وكريمات مرطبة أو طبية، بالإضافة إلى مكملات غذائية مثل فيتامين د".

لكن الحصول على هذه الأدوية أصبح صعباً. وقالت: "من الصعب للغاية العثور على ما أحتاجه والحفاظ على النظافة التي تتطلبها حالتي. خاصة وأن الأكزيما تتطلب شامبوهات وصابوناً خاصاً لا يُفاقم حالة الجلد".

تُجبر الشمس القاسية والحرارة والهواء الملوث والرمال المتطايرة رانيا على ارتداء ملابس تُغطي كامل الجسم لحماية بشرتها من التلامس المباشر والعدوى. لكن هذه الطبقة الواقية تجلب مشاكلها الخاصة، حيث تحبس الحرارة والرطوبة على بشرتها وتُفاقم الأكزيما.

قالت: "ليس لدي خيار آخر. يجب أن أفعل هذا".

تعيش هبة أحمد بركة، 37 عاماً، في حي حكر بدير البلح، الذي كان يوماً ما نابضاً بالحياة، ولكنه الآن شبه خالٍ. منذ عام 2016، تُعاني من الرجفان الأذيني، وهي حالة تُسبب عدم انتظام ضربات القلب.

قبل الحرب، ذهبت إلى المستشفى عندما تسارع قلبها. تلقت أدوية وريدية ومراقبة دقيقة. وقد نجح العلاج.

الآن، لا يوجد أيٌّ من هذه الرعاية. قالت هبة: "لا توجد وحدة عناية مركزة. لا وحدة طوارئ. لا جرعة كاملة من أي شيء".

وُصف لها بيسوبرولول وديلتيازيم لتثبيت إيقاع قلبها، لكنها الآن لا تحصل إلا على نصف الجرعة - إن حالفها الحظ. وأوضحت: "أكسر الحبوب وأحتفظ بها للأيام الصعبة. عندما يبدأ الخفقان، أتناول المزيد من نصف الجرعة، محاولة إيقافه".

في الآونة الأخيرة، زاد الجوع من سوء حالتها. الطعام شحيح، وشاحنات المساعدات نادرة، والأسواق فارغة. تأكل مرة واحدة في اليوم - إن أكلت أصلاً.

قالت: "عندما لا أتناول ما يكفي من الطعام، يخفق قلبي أكثر. حتى عندما أتناول الحبة، لا يستجيب جسدي بنفس الطريقة. أشعر بالدوار. أشعر وكأنني أتلاشى".

يُضعف سوء التغذية قدرة جسدها على امتصاص الدواء. ويؤدي الجفاف والإرهاق إلى المزيد من النوبات. يجب عليها ترشيد ما تبقى لديها من طعام ودواء وقوة.

بالنسبة لهبة، الإعاقة هي صراع يومي من أجل التنفس، ونبض قلب ثابت، ولقمة عيش تكفي ليوم آخر.

وتقول: "أُصارع كل يوم - ليس المرض فحسب، بل الجوع والحر والصمت أيضاً. بدون طعام، ينهار جسدي أسرع. وبدون رعاية، أترك وحدي أصارع هذه الحرب في داخلي".

أمهات بين فكي المجاعة في غزة: الاحتلال يمنع عنا المساعدات

غزة/ نبيل سنونو:

"جعانة ومريضة ومبتورة ومرمية.."، تختلط هذه الكلمات بدموع المسنة انتصار معروف في خيمة نزوحها القسري الملتهبة في وقت الظهيرة، دون أن يسد جوعها طعام، أو يروي عطشها ماء، أو يداوي وجعها دواء.

تواري انتصار وجهها بين ركبتيها لئلا يظهر ضعفها وجوعها وألمها، وتكتم صوتها لئلا يسمع أحد أنينها، في وقت تتفشى المجاعة على الأرض، مع منع الاحتلال إدخال المساعدات الإنسانية لغزة باستثناء كميات شحيحة، يرعى ويسلح عصابات من اللصوص لسرقتها، وفق تأكيدات فلسطينية وأممية.

تعاني انتصار، التي تعيش محطات النزوح مع ابنها وزوجته وأطفاله بعد وفاة شريك حياتها، من مرضي الكلى والسكري، وقد أدى ذلك مع المجاعة وشح الدواء إلى بتر جزء من أطرافها، وقد استقبلت يوما جديدا من المعاناة بـ"أمنية" الحصول على "شيء تأكله".

تحمل تجاعيد وجهها قهرا يتجاوز معاني الكلمات، لكنها تحاول التعبير بصراحة جلية عن مأساتها لصحيفة "فلسطين": "كلنا جعانين وميتين من الجوع"، مشيرة إلى أنها لا تستطيع المخاطرة بحياتها عبر المزاحمة على بضع شاحنات مساعدات تسرق قبل أن تصل إلى المجوعين.

ومنذ الثاني من مارس/آذار، أطبق جيش الاحتلال حصاره على قطاع غزة، مانعا دخول المساعدات الإنسانية بما في ذلك الغذاء، قبل أن يسمح أخيرا، تحت ضغط دولي، بدخول بضع شاحنات تقول المنظمات الدولية إنها تمثل قطرة في محيط الاحتياج الإنساني.

ويرعى جيش الاحتلال عصابات منظمة لنهب المساعدات في غزة، اعترف رسميا بتمويلها وتسليحها وتوفير الحماية لها أثناء تنفيذ عملياتها.

ويعرقل الاحتلال تأمين ما يسمح بدخوله من مساعدات شحيحة في غزة عبر استهداف رجال الشرطة في غزة، التي أكدت في بيانات عدة عزمها على مواصلة أداء مهامها في خدمة المواطنين، رغم الاستهدافات الإسرائيلية الممنهجة. ويسعى الاحتلال أيضا إلى إفشال محاولات العشائر تأمين المساعدات، ضمن سياسة متعمدة لإحداث حالة من الفوضى، وفق مراقبين.

وأخيرا، تفاخر الاحتلال بإلقائه ما زعم أنها مساعدات جوا على قطاع غزة، في خطوة يؤكد مراقبون أن ترمي لـ"تجميل صورته"، في إطار "هندسة التجويع"، دون أن تحدث أي فارق في واقع المجاعة.

بأسى، تقول المسنة: أولادنا لا يذهبون إلى مناطق دخول المساعدات الشحيحة، يخافون من القتل على يد الاحتلال، أو إصابتهم بالأذى من اللصوص، نحن ننتظر أن يرزقنا الله.

وتطالب بفتح المعابر وإدخال ما يكفي من المساعدات الإنسانية وتولي وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين أونروا المسؤولية عن توزيعها على المجوعين في غزة.

لكن الاحتلال يشن هجمة ممنهجة على أونروا ومؤسساتها ومرر قرارا بـ"حظرها" في برلمانه "الكنيست"، في خطوة يؤكد مراقبون أن هدفها شطب حق العودة.

زوجة ابنها ياسمين معروف تجلس إلى جانبها في خيمة النزوح القسري، ومعها أحد أطفالها وهو مصاب بسوء التغذية، تقول لصحيفة "فلسطين" بقهر: "قاعدين في الشارع هنا.. نسوان جعانات".

تصف حالة أولادها الذين يبلغ أكبرهم 10 أعوام: "عيانين من قلة الأكل، مرخيين (مصابين بالهزال)، لا في أكل ولا مية ولا دوا ولا حاجة متوفرة عنا".

وسجّلت مستشفيات غزة خلال 24 ساعة ثماني حالات وفاة جديدة بينهم طفل نتيجة المجاعة وسوء التغذية. وبذلك، يرتفع العدد الإجمالي لضحايا المجاعة وسوء التغذية إلى 188 شهيدًا، من بينهم 94 طفلًا، وفق وزارة الصحة.

الاحتلال صنع المجاعة

ولا تزال سياسة التجويع التي يمارسها الاحتلال حتى الآن -كما تؤكد ياسمين- سيدة الموقف، لأن المساعدات لا تصل إلى المواطنين بسبب رفضه تولي أونروا المسؤولية.

تنظر بحسرة إلى طفلها، قائلة: "ابنك بيطلب منك خبزة.. شو قيمتها الخبزة؟ ليش ما وكالة أونروا تمسك المساعدات وترجع للبرنامج القديم وتسلم كل المواطنين؟".

وتضيف: لو لم يمنع الاحتلال المساعدات من الدخول ولم يجوعنا منذ بداية حرب الإبادة واستمرت أونروا والجهات الأممية في دورها لما وصلنا إلى هذا الوضع.

وتطالب بتولي أونروا المسؤولية عن توزيع المساعدات لكل المجوعين، "لأن ما يدخل من مساعدات شحيحة يسرقها اللصوص وتباع بأسعار باهظة لا نستطيع دفعها".

وقبل أيام، وجدت ياسمين نفسها مجبرة تحت سيف التجويع على التوجه إلى إحدى مناطق توزيع المساعدات المشبوهة التي تشرف عليها سلطات الاحتلال بالتعاون مع شركة أمريكية، أملا في الحصول على ما يسد رمق العيش، لكنها أدركت أنها في "مصيدة للموت" ليس إلا.

تقول: الاحتلال يدعي أنه يريد توزيع مساعدات عبر ما تسمى "مؤسسة غزة الإنسانية"، فلماذا يقتل الناس ويطلق عليهم النار هناك؟

وتروي ياسمين أنها شاهدت في اليوم الذي ادعت المؤسسة المذكورة تخصيصه للنساء، شهيدات مجوعات بينهن طفلات ارتقين برصاص الاحتلال.

وبعيدا عن إشراف الأمم المتحدة والمنظمات الإغاثية الدولية، بدأت سلطات الاحتلال منذ 7 مايو/أيار تنفيذ خطة توزيع مساعدات عبر ما تُعرف بـ"مؤسسة غزة الإنسانية"، وهي مدعومة إسرائيليا وأميركيا ومرفوضة من الأمم المتحدة. وأسفرت عمليات الاستهداف المرتبطة بما يعرف بـ"مصائد المساعدات الأميركية الإسرائيلية" عن استشهاد وإصابة مئات من المجوعين منذ بدء هذه الخطة.

وتؤكد ياسمين فشلها في الحصول على أي مساعدات من المؤسسة الإسرائيلية-الأمريكية، مضيفة: ابني ذو الـ10 أعوام يطلب مني تحت وطأة التجويع السماح له بالذهاب إلى مراكزها، لكنني أرفض لأنها رحلة خاسرة، وقد تودي به إلى الموت، في سبيل حفنة من الطحين، حتى إن حصل عليها لا تكفي سوى ليوم واحد.

ولا تطلب الأمهات في غزة سوى ما يحفظ الحياة: خبزة ودواء وأمان، لكن الاحتلال يمعن في صناعة المجاعة، ويترك المجوعين للموت أو لمصائد الرصاص.

مخاوف من انتشاره
"غيلان باريه".. مرض نادر يُهدد حياة أطفال غزة

غزة/ صفا:

لم تكن الصغيرة لارا البطراوي (8 أعوام) قادرة على ارتداء ملابسها، فطلبت من والدتها مساعدتها في ذلك، وما أن أمسكت طفلتها حتى سقطت أرضًا غير قادرة على التقاط أنفاسها، لتغط في نوم عميق دون حركة.

اعتقدت الأم أن ما تعانيه طفلتها هزال شديد ناتج عن سوء التغذية، لذا أخذت تبحث عن مكمل غذائي تطعمه لها عندما تستيقظ من نومها.

صدمة كبيرة

صباح اليوم التالي شكّل صدمة بالنسبة للأم، حين وجدّت طفلتها قد بللت فراشها وأخذ الزبد يخرج من فمها، تقول: "لا أعلم كيف تمالكتُ نفسي وعجلت بها إلى المستشفى".

تضيف الأم: "لا تزال الصدمة تسيطر على عقلي، فلارا النشيطة ترقد على ظهرها دون حراك في مستشفى الرنتيسي للأطفال بغزة منذ 38 يومًا، بعدما أصبحت عاجزة لا تقوى على فعل شيء".

وتتابع "لارا شاطرة ستتحسن قريبًا وتعود للعب مع أختها وبنات الحارة كما كانت".

معاناة الأم لا تتوقف عند مرض ابنتها، فهي التي استُشهد زوجها قبل عام وخمسة شهور، لتبقى وحدها في رعاية خمسة أيتام، أكبرهم في العاشرة من عمره، وأصغرهم طفلة تبلغ العامين، أصيبت أيضًا بشكل مفاجئ بضمور في المخ.

وتعاني لارا من إصابة في عضلات الجهاز التنفسي، الأمر الذي أدى إلى حدوث قصور في التنفس، جعلها تحتاج الى تنفس صناعي لانقاذ حياتها، وهي بذلك دخلت مرحلة الخطر العالية.

وأول من أمس، أعلنت وزارة الصحة بغزة عن تسجيل ثلاث حالات وفاة بمتلازمة "غيلان باريه" في القطاع، بينهم طفلان، وذلك نتيجةً لالتهابات غير نمطية وتفاقم وضع سوء التغذية الحاد.

وأوضحت أن الفحوصات الطبية كشفت عن وجود فيروسات معوية غير شلل الأطفال، مما يؤكد وجود بيئة خصبة لانتشار الأمراض المعدية بشكل خارج عن السيطرة. وقال مدير عام الوزارة منير البرش إن هذه المتلازمة التي تصنف ضمن "الأمراض النادرة، باتت تنتشر بشكل مقلق في قطاع غزة، خاصة بين الأطفال".

وأشار إلى أن هذه المتلازمة تبدأ "بفقدان مفاجئ في القدرة على تحريك العضلات، إذ تُصيب الأطراف السفلية أولًا، ومن ثم تمتد إلى الأعلى، وقد تتسبب بصعوبة في التنفس تؤدي للوفاة".

ومتلازمة "غيلان باريه" هي اضطراب يؤثر غالبًا على الأعصاب في جميع أنحاء الجسم، ما يؤدي إلى تلفها، ويحدث بسبب مهاجمة الجهاز المناعي لأجزاء من الجهاز العصبي ومن أبرز أعراضها، "الضعف العام، الوخز والخدر في الأطراف والشلل الكامل".

مخاطر المرض

مدير دائرة الطب الوقائي في وزارة الصحة الطبيب أيمن أبو رحمة، يقول: إن "السبب الرئيس للإصابة بمتلازمة غيلان باريه هو دخول أحد أنواع الجراثيم عن طريق الفم (نزلة معوية) إلى الجسم، ما يؤثر على الجهاز العصبي الطرفي ويسبب ارتخاءً في الأطراف السفلية على شكل تصاعدي إلى الأطراف العليا".

ويُضيف أبو رحمة في حديث لوكالة "صفا"، أن المشكلة تزداد عندما تُصاب عضلات الجهاز التنفسي، فيحدث قصور في التنفس، مما يجعل الطفل يحتاج إلى تنفس صناعي لإنقاذ حياته.

ويشير إلى أنه في هذه المرحلة تكون نسبة الخطورة على حياة الطفل عالية، فلا يستطيع العيش بدون تنفس صناعي بسبب شلل عضلات الجهاز التنفسي.

ويتابع "نحن نفتقد كل وسائل التشخيص لهذه المتلازمة، من الأدوات المخبرية اللازمة لتشخيص الجراثيم، والرنين المغناطيسي، لذلك فإننا نقوم بالتشخيص بناءً على الأعراض والمعطيات الكلينيكية ونبدأ العلاج".

ولا تقتصر تأثيرات المرض على الجهاز التنفسي_ وفقًا لأبو رحمة_ بل تطال قصور في وظائف الكبد والفشل الكلوي، في حال لم يتم استخدام العلاج المناسب.

ويشير إلى أن المرض مناعي بالدرجة الأولى وغير معدي، لكن الإصابة به تكون عن طريق الجراثيم والبكتيريا التي تنتشر بكثرة في القطاع، ما يجعل الإصابة به كبيرة على صعيد الأطفال وكبار السن.

ويبين أبو رحمة أن متلازمة "غيلان باريه" تتشابه كثيرًا مع مرض شلل الأطفال، لذلك يلجأ الأطباء إلى تقسيم المصابين إلى أطفال دون سن 15سنة، وأكثر من 15 وكبار سن، مبينًا أن الفئة الأكثر إصابة به هم دون عمر الخمس سنوات.

انتشار مقلق

ويحذر من أن تسجيل إصابة 95 حالة بالمتلازمة، بينهم 45 طفلًا، خلال شهري حزيران/يونيو وتموز/يوليو، ووفاة طفلين ومسن يتجاوز الـ70 عامًا، يدق ناقوس خطر يجب الإسراع في إدخال العلاج له.

ويعاني قطاع غزة من شح كامل في الأدوية اللازمة لعلاج هذا النرض، وخاصة "بلازما فوريسس" و"الغلوبين" المناعي الوريدي، والذي يُستخدم لتعزيز الجهاز المناعي في حالات نقص المناعة أو الحالات الالتهابية. وفق أبو رحمة

ويضيف "في حال لم تتحسن الظروف في العاجل القريب، سنكون أمام زيادة مضطربة في هذه الحالات، وغيرها من الأمراض".

ويشير إلى أن الفيروسات التي تُصيب الجهاز التنفسي والبكتيريا التي تُصيب الجهاز الهضمي وتُسبب إسهالًا عند الأطفال كثيرة بفعل التلوث، وبمعنى آخر فإن كل الظروف في غزة مواتية لانتشار مثل هذا المرض.

مساعدات محدودة وفوضـــى في التوزيع تعمّق الكارثة الإنسانية في غزة

غزة/ رامي محمد:

أكد خبراء اقتصاديون أن كميات المساعدات التي تدخل إلى قطاع غزة – سواء عبر البر أو الجو – لا تزال محدودة للغاية، ولا تلبي الحد الأدنى من احتياجات أكثر من مليوني نسمة يعيشون في ظروف إنسانية قاسية.

وأشاروا إلى أن الاحتلال يواصل فرض قيود صارمة على إدخال الإمدادات، ما تسبب في انقطاع شبه تام للمساعدات خلال الأشهر الماضية.

وأوضحوا أن الأزمة لا تقتصر على نقص الإمدادات، بل تتعمق بفعل سوء إدارتها، وتكرار حصول فئات محددة عليها، ما ساهم في خلق فجوة اقتصادية خطيرة، وانتشار ظاهرة الاحتكار، وظهور سوق سوداء تبيع السلع بأسعار خيالية في ظل غياب الرقابة.

وطالب الخبراء بتوسيع دائرة المساعدات، وضمان العدالة في توزيعها، وإعادة تمكين السوق الرسمي ليقوم بدوره في ضبط الأسعار وإنعاش الاقتصاد المنهك.

وقال الخبير الاقتصادي أحمد أبو قمر إن الفوضى الحاصلة ليست نتيجة غياب المساعدات بشكل تام، بل بسبب سوء إدارتها وغياب العدالة في التوزيع.

وأوضح أبو قمر: "ما يتم إدخاله يوميًا لا يتجاوز 80 شاحنة، بينما القطاع بحاجة إلى ما لا يقل عن 600 شاحنة يوميًا لتلبية الاحتياجات الأساسية. ما يدخل يمثل أقل من 10% من الحاجة الفعلية، وبالتالي من الطبيعي ألا يشعر الناس بأي تحسن ملموس".

وأضاف: "إدخال المساعدات بشكل منتظم بدأ منذ أيام فقط، لكن الناس يعانون من الندرة منذ أكثر من 150 يومًا من الإغلاق الكامل. المخازن فُرغت، والمنازل فقدت ما فيها، وبالتالي فإن الأزمة مركّبة ومزمنة، ولا تُحل ببضع شاحنات".

وأشار إلى أن تكرار حصول نفس الفئة من الناس على المساعدات خلق فجوة اقتصادية خطيرة، فبينما يكدّس البعض المساعدات، يعجز آخرون عن تأمين الطعام لأطفالهم. "الاحتكار أصبح واضحًا، والجشع زاد من معاناة الفقراء". وتابع: "السوق السوداء باتت المسيطرة. كثير من المساعدات تُحوَّل إلى سلعة تُباع بأسعار خرافية، نتيجة غياب الرقابة الحقيقية، وتعمد الاحتلال ضرب السوق الرسمي وتغذية مسارات الفوضى الاقتصادية".

وأشار إلى أن "فئة صغيرة من التجار تملك السيولة، وتشتري ما يتوفر من سلع بكميات ضخمة تحسبًا لأي إغلاق مفاجئ للمعابر، ما يضرب استقرار الأسعار، ويمنع أي انخفاض محتمل".

واختتم أبو قمر حديثه بالقول: "العامل النفسي له دور كبير. الناس تخشى المستقبل المجهول، وتعلم أن الحرب قد تعود في أي لحظة، لذا من يحصل على مساعدة يخزّنها، ومن يملك مالًا يشتري أكثر. لكن لو أعلنت هدنة واضحة وطويلة، سنشهد انهيارًا سريعًا للأسعار حتى دون زيادة الشاحنات".

ودعا المؤسسات الإنسانية إلى إعادة النظر في آلية التوزيع، وتعزيز الشفافية، ومنع الاحتكار وتكرار الأسماء، مع التأكيد على أهمية فتح المعابر للتجار، وتمكين السوق الرسمي من العودة، لإنقاذ ما تبقى من اقتصاد غزة المنهار.

من جانبه، دعا الخبير الاقتصادي د. سمير الدقران إلى ضرورة تنظيم إدخال المساعدات الإنسانية إلى القطاع، محذرًا من أن استمرار دخولها بشكل عشوائي ومنفلت يسهم في تفاقم الأوضاع ويدعم حالة الفوضى والاحتكار.

وقال: "كميات كبيرة من المساعدات أصبحت تُباع بأسعار خيالية في السوق السوداء، بدلًا من أن تصل إلى العائلات المنكوبة التي لا تملك سوى الصبر".

وأشار إلى أن الأوضاع في غزة باتت كارثية؛ المال نفد، وآلاف البيوت دُمرت، والممتلكات سُرقت، والمواطن يواجه الموت أو البقاء في ظروف قاسية دون مأوى أو غذاء كاف.

وطالب الدقران مصر والمجتمع الدولي بتحمل مسؤولياتهم الإنسانية، من خلال ضمان وصول المساعدات إلى مستودعات وكالة الغوث (الأونروا) والمؤسسات الإغاثية ذات النزاهة والخبرة، لضمان توزيع عادل وفعّال يحقق الكرامة ويحفظ الأرواح.

وختم حديثه بالقول: "نحن لا نطلب المستحيل، فقط نريد عدالة في التوزيع، ونطالب بوقف نزيف الدم، ورفع الحصار، وإغاثة شعب يعاني بصمت وتنهك كرامته تحت قصف لا يرحم".

الرأي العام الإسرائيلي.. حدود التأثير وتحديات الاستجابة

د. باسم القاسم

في الأنظمة الديمقراطية، يُعدّ الرأي العام أحد أبرز العوامل المؤثرة في مؤسسات صناعة القرار. إلا أن الحال في الكيان الإسرائيلي يبدو أكثر التباسًا؛ فبينما يُروّج لنفسه بوصفه الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، ذات نظام تعددي يضم تيارات سياسية واجتماعية متنوعة، فإن المحرك الأساسي لهذا النظام يظل العقيدة الصهيونية التي توجه عمل مؤسسات صنع القرار.

هذه العقيدة تتيح هامشًا من الحرية، شريطة ألا يتعارض ذلك مع الثوابت الصهيونية الكبرى، وعلى رأسها إزالة الوجود الفلسطيني وإقامة دولة يهودية خالصة يتمتع فيها اليهود بامتيازات حصرية، على أسس دينية وعرقية، وهو ما رسّخه "قانون القومية اليهودية".

ورغم ادعاء الكيان بوجود فضاء واسع لحرية التعبير ونشاط إعلامي يتيح طرح الرأي والرأي الآخر، فإن الممارسة الفعلية — لا سيما في سياق الحرب على غزة وملف الأسرى الإسرائيليين — تكشف عن واقع مغاير، خاصة في ظل وجود حكومة يمينية متطرفة تتبنى مواقف أيديولوجية جامدة. فالإعلام الإسرائيلي ما زال يتبنى الخطاب الرسمي سواء فيما يتعلق بتداعيات الحرب في غزة، أو يتعلق بتسليط الضوء على قضية الأسرى الإسرائيليين والحراك الداعم لإبرام اتفاق شامل، يؤدي إلى صفقة تبادل وإنهاء الحرب في غزة.

فما الذي يفسّر هذا التناقض بين تأثير الرأي العام في "إسرائيل" وتجاهله في قضايا إنسانية وعسكرية بالغة الحساسية؟

الرأي العام الإسرائيلي: قوة مؤثرة مشروطة

لطالما كان الرأي العام الإسرائيلي فاعلًا في المشهد السياسي، خصوصًا في أوقات الأزمات والاحتجاجات الشعبية الكبرى. فعلى سبيل المثال، ساهمت الاحتجاجات ضد خطة "فك الارتباط" عن غزة عام 2005 في إعادة تشكيل الخريطة الحزبية، بينما دفعت احتجاجات 2023 ضد التعديلات القضائية حكومة نتنياهو إلى التراجع المرحلي. لكن في القضايا الأمنية، مثل التعامل مع حركة حماس، ملف الأسرى، والحرب، يصبح دور الرأي العام مشروطًا بمدى توافقه مع الرؤية الأمنية والعقائدية للحكومة.

حكومة يمينية متطرفة... العقيدة فوق المصلحة العامة

الحكومة الإسرائيلية الحالية، بقيادة بنيامين نتنياهو، تُعدّ من أكثر الحكومات اليمينية المتطرفة منذ إنشاء الكيان، وتضم وزراء من التيارات الدينية والقومية المتشددة مثل إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش.

تتبنى هذه الحكومة نهجًا عقائديًا يرى أن:

• التفاوض مع "المنظمات الإرهابية" كحركة المقاومة الإسلامية حماس يُعدّ خطًا أحمر لا يجوز تجاوزه.

• استمرار الحرب في قطاع غزة يخدم المشروع الصهيوني عبر حسم ملفات الصراع سواء في القطاع أو الضفة الغربية.

• وقف الحرب دون تحقيق نصر حاسم يُعدّ انتحارًا سياسيًا للحكومة، وقد يؤدي إلى تفكك التحالف اليميني الحاكم وخسارته للأغلبية في الكنيست.

• صفقات تبادل الأسرى تُضعف منسوب الردع وتشجع على تكرار عمليات الأسر مستقبلاً.

هذا التصور يجعل الحكومة تنظر إلى الرأي العام المطالب بوقف الحرب أو إبرام صفقات تبادل على أنه تهديد مباشر لاستمرارها، بل ولمشروع التيار اليميني المتطرف برمّته.

تجربة شاليط وتآكل الثقة في التنازلات

صفقة إطلاق سراح الجندي جلعاد شاليط عام 2011، والتي شملت الإفراج عن أكثر من 1000 أسير فلسطيني، أحدثت انقسامًا عميقًا داخل المجتمع الإسرائيلي. ورغم أن الرأي العام حينها دعم الصفقة، فإن اليمين المتطرف اعتبرها خرقًا لهيبة الدولة وتنازلًا خطيرًا شجع على تكرار عمليات الأسر.

وقد أسهمت هذه التجربة في ترسيخ قناعة لدى الحكومات اليمينية بأن الاستجابة للضغوط الشعبية في قضايا الأسرى تُشكل سابقة خطيرة تُضعف صورة الدولة وهيبتها.

الانقسام الداخلي يحدّ من ضغط الشارع

الرأي العام الإسرائيلي ليس موحدًا حول سبل إنهاء الحرب أو التعامل مع ملف الأسرى، وذلك نتيجة للمزاج الشعبي المتوتر بعد عملية "طوفان الأقصى"، الذي بات مشبعًا بروح الانتقام وداعمًا لسياسة الإبادة الجماعية. فبينما تطالب عائلات الأسرى ومناصروهم بوقف الحرب حفاظًا على حياة أبنائهم، يتمسك التيار اليميني بخطاب "الاستمرار حتى النصر". هذا الانقسام يُضعف من فعالية الضغط الشعبي ويمنح الحكومة هامشًا أكبر لتجاهله دون تكاليف سياسية آنية، خصوصًا أن قاعدتها الانتخابية لا تزال تدعم نهج الحسم والتصعيد.

استثمار الحرب لتحقيق أهداف سياسية داخلية

يرى العديد من المراقبين أن حكومة نتنياهو تستغل استمرار الحرب لتحقيق مكاسب سياسية داخلية، من أبرزها:

• التهرب من فتح التحقيقات في إخفاقات السابع من أكتوبر.

• تجنّب الذهاب إلى انتخابات مبكرة قد تطيح بالحكومة.

• تثبيت تحالفاته اليمينية عبر توظيف خطاب الردع والقوة.

في هذا السياق، يصبح تهميش الرأي العام جزءًا من إستراتيجية بقاء سياسي، وليس مجرد موقف أمني مؤقت.

خلاصة

تكشف التجربة الإسرائيلية الراهنة أن تأثير الرأي العام بات محدودًا في ظل سيطرة عقيدة يمينية متطرفة تحكم التوجهات الحكومية. وفي ظل الحسابات السياسية والأمنية الجامدة، وغياب إجماع شعبي قوي، تُستبعد مطالب إنهاء الحرب أو إبرام صفقات تبادل من أولويات الحكومة. وعليه، فإن وجود حكومة يمينية متطرفة، مدعومة بإدارة أمريكية متماهية بشكل كبير مع سياسة هذه الحكومة، يُعدّ عاملًا حاسمًا في تعطيل فاعلية الرأي العام، وتحويله من أداة ضغط إلى مجرد صوت هامشي في أخطر الملفات الإنسانية والسياسية.

قراءة في الأجندة الخفية لنزع سلاح المقاومة في غزة

د. أميرة فؤاد النحال

حين يطالبون غزة بنزع سلاح المقاومة، فهم لا يتحدثون عن خطوة أمنية معزولة، بل عن عملية جراحية تستهدف شريان الوجود الوطني، فالسلاح هنا ليس مجرد أداة قتال، بل حارس للذاكرة ومفتاح للسيادة.

التاريخ يعجّ بشواهد تُفضح فيها هذه الأجندة الخفية: في فيتنام، لم يكن الرصاص آخر المعارك، بل كان الوعي المسلح هو الهدف الحقيقي للاستعمار؛ وفي الجزائر، كانت بنادق المجاهدين أهم عائق أمام مشروع فرنسة الأرض والهوية؛ أما البوسنة فحين أُفرغت من سلاحها بحجة السلام، صارت أسيرة اتفاق يقيّد إرادتها قبل حدودها، حتى أوكرانيا، التي تسلّحت لتصدّ الغزو، تدرك أن أي مفاوضات حول نزع قوتها النارية هي تمهيد لتقييد قرارها السياسي.

غزة اليوم في قلب المعادلة ذاتها: المطالبة بتجريد المقاتل ليست سوى المحطة الأولى في مشروع تجريد الوطن، إنها محاولة لإعادة صياغة خريطة القوة لصالح الاحتلال، وتحويل المقاومة من فاعل مؤثر إلى ذكرى يمكن تأبينها على المنصات، وإنّ فهم هذه الأجندة الخفية يتطلب قراءة متقاطعة بين تجارب الشعوب التي قاومت، واستيعاب أن السلاح في غزة ليس ترفاً عسكرياً، بل شرطاً لعدم تحوّلها إلى نسخة جديدة من البوسنة تحت الوصاية، أو الجزائر قبل الاستقلال، أو فيتنام قبل الحسم.

حين يطرحون على غزة معادلة "الأمن مقابل السلاح"، فإنهم في الحقيقة يكتبون صيغة جديدة للهزيمة؛ صيغة تبدأ من تجريد المقاتل، لكنها تنتهي إلى إعادة صياغة النظام السياسي بما يخدم الاحتلال، وهذه ليست فرضية نظرية، بل قانون مكرر في تجارب الشعوب:

- في أوكرانيا، كان الغرب يدفع كييف أحياناً لقبول تسويات تُقيّد قدرتها الهجومية، بحجة تجنب التصعيد، بينما الحقيقة أن الهدف هو ضبط إيقاع الحرب بما لا يخرج عن سقف المصالح الدولية.
- في البوسنة، كان نزع السلاح هو البوابة التي دخل منها اتفاق دايتون ليحول الكيان الوليد إلى دولة محاصرة الإرادة، لا تستطيع اتخاذ قرار استراتيجي دون إذن القوى الراعية للاتفاق.

غزة تُستدرج إلى نفس المربع: إقناعها بأن التخلّي عن قوتها العسكرية سيمنحها أماناً اقتصادياً وسياسياً، بينما الهدف الفعلي هو إلغاء قدرة المقاومة على فرض أي معادلة تفاوضية، فالسلاح، في جوهره ليس مجرد مخزون عسكري، بل ضمانة بقاء تمنع الاحتلال من تحويل المقاومة إلى أرشيف، والقرار الفلسطيني إلى ملحق أمني تابع.

التاريخ يعلّمنا أن الرصاصة الأولى لا تُطلق فقط لتحرير الأرض، بل لحماية الذاكرة من المصادرة، وأن نزع السلاح ليس خطوة تقنية، بل إجراء استراتيجي لاقتلاع الجذر الذي يُغذي فكرة التحرر.

في الجزائر، حاول الاستعمار الفرنسي أن يُنهي ثورة التحرير عبر تجفيف منابع السلاح، مدركاً أن إخماد البندقية يعني إخماد اللهجة الثورية التي تزرعها في الوعي الجمعي، لكن الجزائريين فهموا المعادلة باكراً: أن تُجرّد من سلاحك هو أن تُجرّد من حقك في رسم مصيرك، لذلك كان تهريب السلاح عبر الحدود، وحماية خطوط الإمداد، فعلاً سيادياً بامتياز، لا يقل أهمية عن المواجهات المباشرة.

وفي فيتنام، أدركت الولايات المتحدة أن الانتصار العسكري على الورق لا يساوي شيئاً إذا بقيت البنادق في يد الفيتكونغ (Viet Cong)، فكان مشروعها في ما بعد الحرب هو تحويل المقاتلين إلى موظفين في منظومة أمنية محلية، تخدم الاستقرار على مقاس المحتل، لا على مقاس الشعب، لكن الفيتناميين رفضوا هذا التحويل، متمسكين بفكرة أن البندقية لا تُسلم إلا عند انتفاء الحاجة إليها، والحاجة في منطق الشعوب المحتلة لا تنتهي إلا بزوال المحتل نفسه.

غزة اليوم تقف أمام المشهد نفسه: حين يطالبونها بنزع السلاح، فهم لا يستهدفون قدرة المقاومة على إطلاق النار فحسب، بل يسعون إلى تفريغ الشخصية الوطنية من أدوات الفعل والردع، وتحويلها من قوة فرض معادلات إلى طرف يفاوض من موقع العجز، إنه انتقال من سلب القدرة العسكرية إلى إعادة صياغة هوية الجماعة السياسية بما يتوافق مع شروط الاحتلال، وهي خطوة تاريخياً لم تُنفذ إلا حين ينجح المحتل في جعل بندقيتك عبئاً، لا ضرورة وجودية.

حين تُرفع لافتة الأمن في وجه غزة، فالمقصود ليس أمن سكانها، بل أمن الاحتلال من فكرة المقاومة، هذه ليست معركة على نوع السلاح أو مداه، بل على وجوده كرمز ومعنى، فما تبقى في غزة بعد سنوات الحصار والتجريف العسكري هو فتات من ترسانة بدائية إذا ما قورنت بالجيوش التقليدية، ناهيك عن أن الحديث عن "خطر استراتيجي" يضع هذه الأسلحة في مرتبة السلاح النووي، ليس إلا مبالغة سياسية موجهة للتخويف وتبرير الإخضاع.

المشكلة الحقيقية ليست في مخزون غزة العسكري، بل في مشروعها المقاوم الذي يُصرّ على البقاء خارج منظومة الإذعان الإقليمي، وهذا ما يخيف الاحتلال: أن يبقى في طرف الخريطة جيب صغير يملك إرادة الاشتباك، حتى لو كان تسليحه متواضعاً، لأنه قادر على قلب المعادلات النفسية والسياسية في المنطقة.

البوسنة والهرسك تقدم مثالاً صارخاً: بعد الحرب جرى تجريدها من أغلب أسلحتها تحت شعار "السلام المستدام"، لكن الهدف الفعلي كان ضمان عدم قدرتها على إعادة تشكيل موازين القوة في وجه الأطراف التي فرضت عليها الاتفاق، وما نُزع لم يكن مجرد السلاح، بل حق القرار السيادي، حتى باتت البوسنة تعيش تحت وصاية دولية مقنّعة منذ عقود.

غزة تُستدرج الآن إلى نسخة خاصة من هذا السيناريو: اتفاقات ومبادرات تدّعي حماية المدنيين، بينما جوهرها تحويل المقاومة إلى وظيفة منزوعة المخالب، وتطويق أي إمكانية لتجديد مشروعها التحرري، ومن هنا يتضح أن الأجندة الخفية ليست أمنية بقدر ما هي هندسة سياسية لزمن ما بعد المقاومة.

الاحتلال يدرك أن تفكيك البنية المادية للمقاومة هو نصف المعركة فقط، أما النصف الآخر والأخطر فهو تفكيك الإرادة الجمعية على حمل السلاح مستقبلاً، فالسلاح ليس مجرد قطعة معدنية، بل شيفرة نفسية تنسج علاقة الشعب بمشروعه التحرري، وحين يُنتزع لا تُفرغ المخازن فحسب، بل تُفرغ العقول من فكرة الحق المشروع في القتال.

في الجزائر، حاولت فرنسا أن تُعيد تشكيل وعي الجزائريين بعد انتزاع سلاحهم، عبر برامج "الاستيعاب الوطني" التي تسوّق لمرحلة ما بعد الثورة كخيار حتمي، وتقدّم التخلي عن السلاح كشرط للتطور والحداثة، لكن الجزائريين الذين خبروا أن الرصاصة التي تُطلق من أجل الحرية لا يمكن أن تُختزل في جدار المتحف، رفضوا أن يتحول السلاح إلى مجرد ذكرى، وأبقوا رمزيته حية في الوعي الوطني.

أما في فيتنام، فقد فهم الاحتلال الأميركي مبكراً أن الهزيمة الحقيقية لا تُقاس بعدد الجنود القتلى، بل بمدى قدرة الشعب على تجديد قناعته بأن البندقية ضرورة وجودية، ولهذا حاولت واشنطن إغراق المجتمع الفيتنامي في مشاريع اقتصادية وثقافية تُجرّمه نفسياً من الداخل إذا فكر بالعودة إلى حمل السلاح، لكن الإرث النضالي كان أقوى، فتحوّلت ذاكرة السلاح إلى جزء من الهوية القومية.

غزة تواجه الآن هجوماً نفسياً مشابهاً: تصوير المقاومة على أنها عبء اقتصادي وأمني، وتحويل خطاب التنمية إلى غطاء لسياسات التجريد الرمزي، بحيث يبدو نزع السلاح وكأنه عبور إلى مرحلة مدنية مزعومة، نعم.. إنه مشروع لإعادة صياغة الذات الفلسطينية بحيث تُصبح المقاومة استثناءً لا قاعدة، ولتغيير المعنى الجمعي للبندقية من رمز للحرية إلى رمز للفوضى، ويعتبر هذا أخطر من نزع السلاح نفسه، لأنه يزرع في الوعي ما يشبه التحريم المعنوي للثورة، ويحوّل الأجيال القادمة إلى حُرّاس طوعيين لزمن الهزيمة.

غزة اليوم ليست أمام معادلة السِّلاح أو السلام، كما يحاول خطاب التطبيع أن يختزل الأمر، بل أمام خيارين حادين: الصمود أو التلاشي البطيء، فالتجريد من السلاح في حالة غزة لا يفتح أبواب التنمية، بل يفتح بوابة إلى مرحلة الإبادة الناعمة، حيث لا يُقتل الشعب بالصواريخ، بل يُستنزف تدريجياً عبر الحصار، والهيمنة الاقتصادية، وتفكيك النسيج الاجتماعي، حتى يفقد القدرة على إعادة إنتاج مشروعه المقاوم.

التجارب التاريخية واضحة:

- في البوسنة، جاء نزع السلاح تحت شعار "وقف الحرب"، لكنه ترك الكيان الناشئ في حالة شلل استراتيجي، مرتهناً لقرارات خارجية.
- في الجزائر، لم يكن الاستقلال يعني إسكات البندقية فوراً، بل إبقاء روحها حاضرة كضمانة ضد أي ارتداد استعماري.
- وفي فيتنام، كان التمسك بالسلاح المعنوي -حتى بعد توقف المعارك- شرطاً للحفاظ على استقلال القرار الوطني.

غزة اليوم تملك فتاتاً من القدرة العسكرية مقارنة بترسانات الجيوش، لكن هذه القدرة، مهما كانت محدودة، هي خط الدفاع الأخير أمام مشروع الإلغاء الكلي، والتخلي عنها يعني الانتقال من حالة مقاومة نشطة إلى حالة استسلام استراتيجي، تُدار فيه غزة كمنطقة منزوعة التأثير، محكومة بتوازنات يفرضها الاحتلال وحلفاؤه، لذلك فإن الصراع على سلاح غزة ليس صراعاً على معدّات، بل على حقها في البقاء لاعباً في معادلة الصراع، لا مجرد ساحة يجري التفاوض على مصيرها بين العواصم، وهنا تتضح القاعدة: من يقبل اليوم بنزع البندقية، يوقّع غداً على نزع الوطن.

إن معركة نزع سلاح المقاومة في غزة ليست فصلاً طارئاً في كتاب الصراع، بل هي إعادة كتابة العنوان الرئيس بما يخدم مشروع الاحتلال: تحويل غزة من مصدر إرباك استراتيجي إلى مساحة خاضعة لشروط الإملاء، كل التجارب التي مرت بها الشعوب -من فيتنام إلى الجزائر، ومن البوسنة إلى أوكرانيا- تؤكد أن المعركة على السلاح هي في جوهرها معركة على الإرادة، وأن تفكيك القدرة العسكرية هو البوابة لتفكيك الهوية السياسية.

غزة التي يصفون سلاحها بالتهديد الاستراتيجي لا تملك أكثر من فتات قوة مقارنة بترسانات المنطقة، لكن هذا الفتات يُربك حسابات العدو لأنه يحمل مشروعًا لا يُقاس بعدد الصواريخ، بل بمدى استعداده للاستمرار، لهذا فإن جوهر الأجندة الخفية ليس حماية المدنيين، ولا إعادة الإعمار، بل إعادة هندسة غزة لمرحلة ما بعد المقاومة، حيث تُختزل في دور إداري منزوع المخالب، وتُدار بآليات الأمن الموجهة من الخارج.

التاريخ يحكم على من يتخلى عن سلاحه قبل أن تتحقق أهدافه، لا كمقاتل فقد بندقيته، بل كشعب فقد بوصلته، وغزة اليوم أمام خيار وجودي: أن تبقى بندقيتها حارساً لحقها، أو أن تتحول إلى نسخة معاصرة من البوسنة المحاصرة أو الجزائر قبل الاستقلال، إنها ليست معركة معدّات، بل معركة حق في البقاء كفاعل حر في معادلة الوجود، وهذا الحق لا يُنتزع إلا إذا تحولت البنادق إلى ديكور في المتاحف، والذاكرة إلى وثيقة في أرشيف الأمم المتحدة.

في النهاية، يدرك الاحتلال أن غزة بلا سلاح هي غزة بلا مشروع، وأن تجريدها من أدواتها القتالية يعني تجريدها من حقها في الحاضر والمستقبل، لذلك، فإن المعركة على البندقية هي المعركة على الوطن ذاته، ومن يخسر الأولى، يخسر الثانية حتماً.

المقالات التي تنشر عبر صفحات "فلسطين حارسة الحقيقة" تعبر عن رأي أصحابها

بعد نزوح الآلاف من الشجاعية والزيتون

أزمة مياه خانقة في تل الهوا وسط كارثة إنسانية متفاقمة

غزة/ صفاء عاشور:

يشهد حي تل الهوا جنوب غرب مدينة غزة كارثة إنسانية متفاقمة، في ظل تصاعد أزمة المياه، عقب انقطاع خط "مكوروت" الإسرائيلي المغذي للمنطقة منذ أكثر من شهر، وتضاعف عدد السكان إثر موجة نزوح واسعة من أحياء الشجاعية والزيتون بعد اقتحامها من قبل جيش الاحتلال.

ويُعد حي تل الهوا من المناطق "الآمنة نسبيًا" في غزة، ما جعله ملاذًا لمئات العائلات النازحة خلال الشهر الماضي، ما أدى إلى ضغط هائل على البنية التحتية، وخصوصًا شبكة المياه، التي باتت عاجزة عن تلبية الحد الأدنى من احتياجات السكان الأصليين والنازحين على حد سواء.

هذه الأزمة جعلت الوصول إلى المياه النظيفة حلمًا صعب المنال، خاصة للنازحين الذين تكدسوا في منازل مكتظة أو افترشوا الأرض في خيام عشوائية متهالكة.

بيوت مكتظة وعبء متصاعد

تقول أم مازن الغف، ربة منزل في الأربعينيات من عمرها، وتقطن بالقرب من متنزه برشلونة، إنها تستضيف في منزلها ثلاث عائلات نازحة من حي الزيتون، تضم 15 طفلًا، و4 سيدات، و4 رجال.

وتوضح: "بيتي مكوّن من ثلاث غرف وصالون كبير، ولم نشعر بأزمة المياه في البداية بسبب قلة عدد النازحين، لكن بعد مرور شهر، أصبح توفير بضع غالونات من المياه أمرًا في غاية الصعوبة".

وأضافت لصحيفة "فلسطين": "مياه البلدية لا تصلنا منذ فترة طويلة، ولا حتى عربات المياه التي تُرسل للمخيمات القريبة. سعر غالون المياه وصل إلى 5 شواقل، ونوزعه بالقطارة: جزء للاستحمام، وآخر للنظافة الشخصية، وثالث لتنظيف المنزل، أما الشرب والطهي فنعتمد على شراء مياه حلوة صالحة للشرب".

ولفتت إلى أن أطفال كل عائلة يخرجون صباحًا للبحث عن نقاط بيع المياه، في مهمة مرهقة، غالبًا ما تُوكل إليهم رغم صغر سنّهم.

خيام وعطش وأمراض

أما محمود الجرو، نازح من حي الشجاعية، فيعيش مع عائلته في خيمة داخل متنزه برشلونة، الذي أصبح وجهة رئيسة للنازحين مؤخرًا. ويقول: "أزمة المياه خانقة، والأطفال دائمًا عطشى. نحتاج إلى الاستحمام بسبب الحر، لكن لا مياه. الأطفال بدأوا يُصابون بأمراض جلدية ومعوية نتيجة قلة النظافة".

وأشار إلى أن الضغط على دورات المياه لا يُحتمل، قائلًا: "في خيمتين فقط من عائلتي يعيش أكثر من 20 شخصًا، ولا مياه كافية لتلبية الحد الأدنى من الاحتياجات".

وأوضح أن مياه البلدية لا تصل إلا مرتين في الأسبوع، ولمدة ساعتين فقط، تكفي بالكاد لملء نصف خزان واحد من أصل ثلاثة نحتاجها أسبوعيًا.

مخيمات عشوائية بلا ماء

في محيط مدرسة بلقيس اليمن، التي تحولت إلى مركز إيواء، نُصبت عشرات الخيام العشوائية التي لا تقي من الحر ولا من العطش.

تسكن السيدة فاطمة الدحدوح، نازحة من حي الزيتون، في إحدى هذه الخيام برفقة زوجها وأطفالها الخمسة.

تقول: "منذ أن نزحنا لم نشرب ماءً باردًا. ننتظر شاحنة المياه من الجمعيات أو مياه البلدية، وإن لم تتوفر نضطر لاستخدام أي مياه مكشوفة، وقد تكون غير صالحة، ونعيد استخدام مياه الاستحمام لأغراض النظافة".

وأضافت لـ"فلسطين" أنها غادرت بيتها تحت القصف دون أن تأخذ شيئًا، ولا تمتلك خزانات لحفظ المياه، وتعتمد على عبوات بلاستيكية صغيرة يملؤها أطفالها عند مجيء شاحنات المياه.

وتابعت: "نضطر إلى شراء كميات قليلة بأسعار مرتفعة للغاية لاستخدامها في الضروريات فقط، وهو ما يستنزف مدخراتنا القليلة".

تفاقم الأزمة والتحذيرات الرسمية

تفاقمت أزمة المياه في حي تل الهوا ومدينة غزة عمومًا بعد توقف خط "مكوروت" الإسرائيلي، ما دفع بلدية غزة لإصدار تحذيرات عاجلة الأسبوع الماضي من كارثة صحية وبيئية، إذا لم يتم إصلاح الشبكة وتزويد المناطق الغربية من المدينة بالمياه بشكل فوري.

وأكدت البلدية أن زيادة عدد السكان في تل الهوا بنسبة تفوق 60% خلال الأسابيع الأخيرة، تسببت في انهيار منظومة توزيع المياه، لا سيما بعد تدمير معظم آبار المياه في المناطق الشرقية بفعل القصف الإسرائيلي.

تحذيرات دولية ونداءات استغاثة

في السياق، أصدرت منظمات دولية، مثل اليونيسف وأوكسفام، بيانات حذرت فيها من تفاقم أزمة المياه في قطاع غزة، مؤكدة أن أكثر من 85% من السكان يحصلون على أقل من الحد الأدنى الموصى به يوميًا من المياه الآمنة.

وشددت هذه المنظمات على أن الوضع في تل الهوا وبقية أحياء غزة المكتظة بالنازحين ينذر بانتشار الأوبئة والأمراض المنقولة عبر المياه، خاصة بين الأطفال والنساء الحوامل.

ويواصل أهالي تل الهوا، ومعهم آلاف النازحين، توجيه نداءات استغاثة متواصلة إلى الجهات الدولية ومنظمات الإغاثة، مطالبين بتوفير صهاريج مياه عاجلة، وإنشاء نقاط توزيع منتظمة، وتوفير مستلزمات النظافة والتعقيم.

في ظل الحصار الإسرائيلي واستمرار العدوان، تبقى أزمة المياه في غزة عامة، وفي تل الهوا خاصة، قنبلة صحية موقوتة تهدد حياة مئات الآلاف، بينما يكتفي العالم بالمراقبة دون تدخل حقيقي.

قصة خالد أبو ناموس.. جريح قديم يتجدد ألمه في كل حرب

غزة/ صفاء عاشور:

في خيمة بلا أبواب ولا نوافذ، وسط حرّ الصيف ولسعات البعوض، يجلس خالد أبو ناموس (36 عامًا) يتأمل الفراغ، كأنه يبحث عن كرامته التي ضاعت منذ اندلاع الحرب.

منذ إصابته في عموده الفقري برصاصة إسرائيلية عام 2006، بات خالد مشلولًا من نصفه السفلي، لكنه رغم كل شيء عاش الحياة بكرامة، حتى جاء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بعد السابع من أكتوبر 2023، فبدّل كل شيء.

ورغم الألم المزمن والإعاقة الدائمة التي رافقته لما يقارب العقدين، لم يشعر خالد يومًا بالعجز، إلى أن بدأت الحرب الأخيرة التي سلبته كل ما تبقى من خصوصية وإنسانية.

يقول بصوت خافت يشوبه الانكسار، وهو يتأمل خيمته المهترئة في دير البلح بعد أن نزح من منزله ثلاث عشرة مرة متنقّلًا من حيّ إلى آخر: "قبل الحرب، كنت أعيش حياة طبيعية قدر الإمكان، الإعاقة كانت موجودة لكنها ما كانتش عائق. كنت حافظ كرامتي، عندي حمّام مناسب، ومياه نظيفة، وبيت آمن، وبقدر أتحرك بحرية".

كرامة منتهكة

في الحرب، لم يكن هناك مكان آمن ولا رعاية خاصة، اضطر خالد للتنقّل مع زوجته وابنته الصغيرة فوق عربة خشبية يجرّها حمار، لأول مرة منذ إصابته، فقط ليبتعد عن القصف.

"ما كنتش متخيل إني أنزل من بيتي وأنا على عربية خشب مربوطة بحمار"، قالها بصوت مرتجف من القهر لصحيفة "فلسطين".

مع كل قصف، كان يهرب من منطقة إلى أخرى، من بيت إلى خيمة، ومن شارع إلى ساحة مدرسة مهجورة، ومع كل رحلة نزوح، كانت الإهانة تتكرر، والجسد يتألم، والكرامة تُداس.

في خيام النزوح، غابت كل معايير الكرامة الإنسانية، ولم تتوفر أدنى مقومات الحياة، فكيف بمن يحتاج إلى رعاية مستمرة مثل خالد؟ لا حمامات مجهزة، ولا مياه كافية، ولا حتى ستارة تضمن أدنى خصوصية.

كان ينتظر الليل لينظف نفسه باستخدام عبوة مياه معدنية فارغة، يجلس خلف خيمته محاولًا الحفاظ على ما تبقى من إنسانيته.

أدوات مفقودة

ما زاد من معاناته حاجته لمن يساعده في تغيير ملابسه وتنظيف مكان الجلوس، وهي مهام كانت تؤديها زوجته بصعوبة بالغة في ظل غياب الأدوات اللازمة.

"ما في عندنا أدوات تنظيف، لا صابون، لا فوط طبية، لا معقّمات. بس بنستخدم اللي بنلاقيه... مرات بنغلي المي على الحطب وبنستنى تبرد"، يروي بحسرة.

إلى جانبه، تجلس ابنته ذات الست سنوات، تحمل زجاجة ماء وتعطيها له. لم تستوعب بعد لماذا لا يستطيع والدها الوقوف أو الذهاب معها إلى الحمّام، لكنها باتت تشارك والدتها في تنظيفه وتحريك كرسيه المتحرك.

"هي صغيرة، ما لازم تشوف أبوها بهالحالة... مرات بتقولي: بابا ليه ما بتوقف؟ ليه بتنام عالأرض؟ وأنا ما عندي جواب"، قال خالد وهو يحبس دموعه.

وجع الجسد والتجاهل

يعاني خالد من التهابات مزمنة، وآلام في الظهر، وتقرّحات جلدية تتطلب علاجًا طبيًا عاجلًا، لكن الحرب أغلقت الطرق والمستشفيات، وأصبح الدواء حلمًا بعيد المنال.

"آخر مرة أخذت فيها دواء كانت قبل 5 شهور. حتى مسكنات الألم مش موجودة. لما الوجع بيزيد، بصرخ، ومرات بسكت حتى ما أقلق أهلي، بس الوجع بياكلني من جوّه".

وما زاد ألمه، أن لا مؤسسة إغاثية تمكّنت من تقديم المساعدة له، ويقول: "المعابر مغلقة، وكل المؤسسات بتقول إنها ما بتقدر تدخل مساعدات. وأنا بين نار العجز ونار التجاهل".

يشعر خالد اليوم بأنه خارج حسابات الجميع؛ لا المجتمع المحلي ولا المنظمات الدولية التي تكرّر شعارات حقوق الإنسان وحماية ذوي الإعاقة دون أن تترجمها على الأرض.

"مش طالب شفقة، بس طالب أبسط حقوقي... بدي أعيش بكرامة. أرجع لمكان فيه حمّام مناسب، مياه نظيفة، وخصوصية. ما بدي أكتر من هيك"، يقولها خالد بصوت خافت لكنه مشحون بالقهر.

قصة خالد أبو ناموس لا تختلف كثيرًا عن عشرات الآلاف من ذوي الإعاقة في قطاع غزة، الذين سقطوا من حسابات العالم، رغم أن عددهم يتجاوز 160 ألف حالة.

قصته تطرح سؤالًا قاسيًا على ضمير الإنسانية: ما قيمة الاتفاقيات الدولية إن لم تُطبق في أكثر الأماكن احتياجًا لها؟

الاقتصاد الغزي يلفظ أنفاسه الأخيرة... وخبراء يطالبون بتدخل دولي فوري

غزة / رامي محمد:

في ظل استمرار حرب الإبادة، يواجه قطاع غزة أسوأ أزمة اقتصادية في تاريخه الحديث؛ فمع تعطل مصادر الدخل، وانهيار البنية الإنتاجية، وانعدام السيولة النقدية، أصبحت الأسواق في القطاع غارقة في تضخم انفجاري، وسط مشهد اقتصادي "مُشوَّه" يُنذر بانهيار شامل.

ويجمع الخبيران الاقتصاديان محمد العف ومحمد سكيك على أن القطاع دخل بالفعل مرحلة الانهيار النقدي الكامل، حيث فقدت النقود معناها وقيمتها الشرائية، وتحولت الأسواق إلى بيئة تتحكم بها سوق سوداء متوحشة، يُثري فيها القليل على حساب الغالبية العظمى من المواطنين.

يقول العف إن الاقتصاد الغزي لم يكن أصلًا في حالة جيدة قبل الحرب، لكنه كان يعتمد على مصدرين رئيسيين: المساعدات الدولية، ورواتب موظفي القطاع العام.

وأشار إلى أن العامين السابقين للحرب شهدا تحسنًا طفيفًا بفضل تصاريح العمل داخل الأراضي المحتلة، إلا أن الحرب الأخيرة قضت على هذه المكاسب تمامًا.

وأضاف أن العامل اليومي فقد مصدر رزقه بالكامل، والمصانع والشركات دُمّرت، ووصلت البطالة إلى 100%. أما الموظفون، فلم يعد بإمكانهم سحب رواتبهم من البنوك التي أغلقت أبوابها، أو سمحت بالسحب بخصم يصل إلى 50%، ما جعل الرواتب بلا قيمة فعلية.

كما لفت العف إلى أن القدرة الشرائية للمواطن باتت شبه منعدمة، في ظل غلاء فاحش في أسعار السلع الأساسية. وأوضح أن كيلو السكر الذي كان يُباع بثلاثة شواكل (0.7 دولار)، وصل إلى 300 شيكل (نحو 70 دولارًا)، في قفزة تضخمية جنونية فاقت ألف في المئة.

وأشار إلى أن ما يفاقم الأزمة هو سرقة المساعدات الإغاثية التي تدخل القطاع بكميات ضئيلة أصلًا، حيث تُحوّل مباشرة إلى مخازن كبار التجار وتُباع بأسعار مضاعفة، بدلًا من توزيعها على المواطنين.

وأكد أن هذا الوضع دفع كثيرًا من العائلات إلى بيع مدخراتها من الذهب أو أي أصول تملكها لتأمين احتياجاتها اليومية، واصفًا ذلك بـ"الادخار السلبي"، مشيرًا إلى أن هذه الأصول تتآكل بسرعة وسط الارتفاع الجنوني للأسعار.

من جهته، يرى الخبير الاقتصادي محمد سكيك أن ما يجري في غزة لا يندرج فقط ضمن إطار أزمة اقتصادية، بل هو أقرب إلى انهيار نقدي شامل وتفكك في بنية السوق.

وقال: "نحن أمام حالة فريدة؛ السوق فقد السيطرة على آليات العرض والطلب، وظهرت سوق سوداء متوحشة تتحكم بها قلة من التجار، في ظل غياب تام للرقابة وتوقف الإنتاج".

وأضاف أن الثقة في العملة بدأت تتلاشى، مع تفاقم أزمة الأوراق النقدية التالفة التي لم تعد مقبولة لدى كثير من التجار، ما تسبب في أزمة مزدوجة: نقدية ونفسية، حيث يشعر المواطن بالعجز التام رغم امتلاكه المال.

وخلص إلى أن استمرار هذه المعادلة القاتلة دون تدخل عاجل من المجتمع الدولي والمؤسسات الاقتصادية، سيؤدي إلى انكماش اجتماعي واقتصادي خطير، تتآكل فيه البنية المجتمعية من الداخل بفعل الفقر وانعدام العدالة في توزيع الموارد.

وشدد الخبيران على أن الواقع الاقتصادي في غزة اليوم لا يشبه أي مرحلة سابقة من الحصار أو الحرب؛ فغزة أمام مشهد انهيار شامل، تتشابك فيه البطالة الكاملة، وشح السيولة، وانفجار الأسعار، وسرقة المساعدات، مع غياب واضح لأي أفق اقتصادي أو تدخل منظم.

وفي ظل غياب البدائل واستمرار النزوح، يخشى الخبراء أن تتحول هذه الأزمة إلى كارثة إنسانية اقتصادية طويلة الأمد، تدفع ثمنها الأجيال القادمة، قبل أن تجد غزة طريقًا نحو التعافي.

فريق ألماني يتراجع عن صفقة لاعب إسرائيلي بسبب دعوته لمحو غزة

برلين/ فلسطين:

قرر نادي فورتونا دوسلدورف، المنافس في دوري الدرجة الثانية الألماني لكرة القدم، التراجع عن التعاقد مع اللاعب الإسرائيلي شون فايسمان 29 عاماً.

وذكر النادي في بيان عبر منصة "إكس": "لقد تواصلنا بشكل مكثف مع شون فايسمان، لكننا قررنا أخيرا الامتناع عن التعاقد معه".

ويأتي ذلك القرار عقب موجة احتجاجات قادتها جماهير الفريق الألماني ضد اللاعب الإسرائيلي والمحترف في نادي غرناطة الإسباني.

وأرفقت الجماهير عريضة على موقع "تشينج دوت أورج" لإجبار النادي على وقف الصفقة. واستند بعض مشجعي دوسلدورف إلى أن فايسمان أبدى إعجابه بمنشورات سابقة تدعو إلى محو غزة.

وبعد تأكد فشل الصفقة كتب فايسمان عبر حسابه على موقع "إنستغرام " لتبادل الصور "لن أسمح بأن يتم تصويري كشخص يروج للكراهية.. من الممكن والضروري معارضة إيذاء الأبرياء من كلا الجانبين".

خبراء أمميون: (إسرائيل) تصعد حملتها للإبادة الجماعية في غزة

جنيف/ فلسطين:

شجبت مجموعة من خبراء الأمم المتحدة أمس، تصعيد (إسرائيل) لحملتها بالإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني في غزة، داعين المجتمع الدولي إلى إنهاء تواطؤه في مواجهة الفظائع الإسرائيلية في ظل استمرار محادثات وقف إطلاق النار دون أي تقدم.

وقال الخبراء: "استهدفت أوامر التهجير الصادرة عن السلطات الإسرائيلية آخر ما تبقى من الاستجابة الإنسانية الدولية في غزة، وكذلك الهجمات المباشرة، مثل الغارة الجوية القاتلة الأخيرة على جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني".

وأضافوا: "يأتي هذا في الوقت الذي يموت فيه سكان غزة- وعلى رأسهم الأطفال- جوعًا بشكل جماعي، إلى جانب نقص الوصول إلى الغذاء والماء والرعاية الصحية والمأوى".

وتابع الخبراء: "ما يُسمى بـ "الهدنات الإنسانية" وعمليات الإنزال الجوي غير كافية لمعالجة أزمة بهذا الحجم. يجب السماح بدخول المساعدات الإنسانية دون قيود أو انقطاع إلى غزة".

وأكدوا أن القيود الإسرائيلية غير القانونية على المساعدات الإنسانية قد فرضت ظروفًا معيشية قاسية على سكان غزة، مما أدى إلى تدميرهم المادي. وأشاروا إلى أن هذا يُشكل فعلًا يُعاقب عليه القانون الدولي باعتباره إبادة جماعية، كما هو الحال بالنسبة للقتل الجماعي والتشويه الذي يتعرض له الفلسطينيون في غزة.

وقال الخبراء: "(إسرائيل) تُبيد شعب غزة بكل الوسائل الممكنة. لقد ذبحت القوات الإسرائيلية أكثر من ألف فلسطيني أثناء وقوفهم في طوابير للحصول على المساعدات الإنسانية".

وقد وقعت 70% من عمليات القتل هذه في مواقع أنشأتها ما يُسمى بمؤسسة غزة الإنسانية، المدعومة من الولايات المتحدة و"إسرائيل". وتُضاف هذه الوفيات إلى أكثر من 59,000 فلسطيني قُتلوا وجُرح 140,000 خلال الهجوم الإسرائيلي العشوائي على غزة.

وحذر الخبراء من أن أوامر التهجير قد حصرت جميع سكان غزة الناجين في 12% فقط من مساحة القطاع. وقالوا: "إن المقترحات الإسرائيلية لنقل سكان غزة قسراً إلى ما يُسمى "مدينة إنسانية" على الحدود مع مصر لا يمكن اعتبارها إلا محاولة لإنشاء معسكر اعتقال بظروف مزرية تُجبر سكان غزة في نهاية المطاف على مغادرة وطنهم".

وحثّ الخبراء المجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات طال انتظارها لحماية الفلسطينيين ومحاسبة "إسرائيل".

وأضافوا: "إن الإبادة الجماعية الإسرائيلية المستمرة للشعب الفلسطيني تُمكّنها تواطؤ دول تُواصل حماية إسرائيل من العواقب السياسية والدبلوماسية لأفعالها وتختار بدلاً من ذلك قمع حرية التعبير لمواطنيها الذين يُعارضون هذه الجرائم المروعة، بينما تُواصل تزويد إسرائيل بالأسلحة والتجارة والمساعدات الاقتصادية".

وتابعوا: "كما أن الهيئات متعددة الأطراف تُخذل الشعب الفلسطيني. ولم تُشر الأمم المتحدة بعد إلى الوضع في غزة على أنه إبادة جماعية، على الرغم من الأدلة الدامغة على ارتكاب إسرائيل العديد من الأفعال المحظورة بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية، والتصريحات العلنية الصادرة عن قيادة إسرائيل التي تدعو إلى استمرار تجويع غزة".

كما أشاروا إلى أن الاتحاد الأوروبي لم يتخذ أي إجراءات لمعاقبة "إسرائيل" لخرقها التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان بموجب اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي "وإسرائيل".

وقال الخبراء: "بدون تحرك دولي عاجل، لن تشير عبارة "لن يتكرر ذلك أبدًا" إلى منع الإبادة الجماعية، بل إلى استمرار حياة الفلسطينيين في غزة".

القسام: استهدفنا موقع قيادة وسيطرة للاحتلال جنوبي خانيونس

غزة/ فلسطين:

أعلنت كتائب الشهيد عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية حماس عن استهداف موقع قيادة وسيطرة للاحتلال الإسرائيلي في محور موراج جنوبي مدينة خانيونس جنوبي قطاع غزة.

وقالت القسام عبر قناتها على "تليجرام" أمس: "استهدفنا موقع قيادة وسيطرة للعدو في محور موراج جنوب مدينة خانيونس جنوب القطاع بعدد من قذائف الهاون من العيار الثقيل".

ومنذ بدء العدوان الإسرائيلي على غزة في 7 أكتوبر/ تشرين أول 2023، تواصل فصائل المقاومة وعلى رأسها كتائب القسام التصدي للاحتلال بالوسائل كافة موقعة فيه القتلى والجرحى.

وخلفت الإبادة، بدعم أمريكي، أكثر من 210 آلاف فلسطيني بين شهيد وجريح، معظمهم أطفال ونساء، وما يزيد على 9 آلاف مفقود، إضافة إلى مئات آلاف النازحين ومجاعة أزهقت أرواح كثيرين.

وليد هودلي

بن غفير يتحدّى الأمة وينعق أمام قبّة الصخرة!

بلغت العربدة المنحطة التي جرت بالأمس في المسجد الأقصى أوجها، من حيث الصلاة والرقص ورفع العلم والقيادات العليا الإسرائيلية الرسمية التي شاركت هذه الغطرسة: وزراء وأعضاء كنيست ومن حيث العدد الذي تجاوز الثلاثة آلاف، هذه العربدة تأتي في سياق فرض السيادة على المسجد وسحب البساط من أي سيادة عربيّة أو تفاهمات سابقة تم إقرارها بعد احتلال المسجد عام سبعة وستين، والتعهّد الإسرائيلي بإبقاء الوضع على ما هو تحت الوصاية الأردنية.

واليوم يفرضون وقائع جديدة على المسجد متدحرجة وتراكمية ثم يؤكد الموقف الرسمي المتمثل بمكتب رئيس الوزراء بأن الحكومة تتعهّد بإبقاء الوضع على ما هو، وتذر الرماد في العيون المخدّرة بهذه الكلمات التي تأتي بعد كل هذه التجاوزات الخطيرة والمستفزّة والمعتدية على مقدّسات إسلامية بكل الطرق الفجّة غير المسبوقة والمتجاوزة لكلّ الحدود، فمثلا: لم تكن الصلاة اليهودية مسموحة أبدا واليوم تقام برعاية الشرطة الإسرائيلية، "وحاميها حراميها" على رأس المعتدين هو وزير ما يسمّى الأمن القومي الإسرائيلي، وهو بنفسه يشرع بالصلاة جهارا نهارا وعلى عينك يا تاجر.

وكذلك من حيث رفع العلم الإسرائيلي وهم بذلك يعلنون السيادة الإسرائيلية على المسجد، عدا عن الأعداد المتزايدة بشكل كبير جدا وزيادة وقت الاقتحامات بصورة مضاعفة، والسؤال: أين هم ذاهبون وكل عام يضاعفون عربدتهم ويفرضون هذه الوقائع الجديدة ليقولوا كل مرّة : نتعهد بإبقاء الأمر على وضعه الحالي؟ أي وضع حالي الذي كان قبل سنة سبعة وستين أم الذي كان في العام الماضي مع إضافة جديدة تحتملها النخوة العربية النائمة؟

والسؤال: أين جماعة سد الذرائع؟ لولا أننا أعطيناهم ذريعة ليعتدوا على المسجد لما فعلوا! هذا مسلسل متصل منذ سنة 67 إلى هذه الأيام كلما سنحت الفرصة ووجدوا الأمة النائمة والسيادة غائبة تقدموا خطوة، وهم الآن تحت قيادة أشقاهم وأشدهم تطرفا وعنصرية في هذا الموضوع ومن يحمل خزعبلات توراتية أخرجها من غياهب تاريخهم الأسود وترجمها إلى تطبيقات عملية وتصريحات واضحة وضوح الشمس إلا عند العاشقين لسدّ الذرائع دون كلل أو ملل.

ثم أين الدول التي دعت المقاومة لتسليم سلاحها والتنحي جانبا؟ هل هذا من شأنه أن يحمي المسجد الأقصى وأن يعيد السيادة عليه لأصحابه الحقيقيين؟ هل هناك من يضمن من أصحاب هذه المدرسة أن يتوقّف مسلسل الإجرام والتعديات على المسجد؟

ولنا أن نطرح أسئلتنا أيضا على دول الدبلوماسية الناعمة (دول التوسل) صاحبة السفارات والعلاقات التجارية وتقديم الخدمات الجليلة في الأوقات العصيبة: هل سيقنع هذا المعروف بن غفير أن يكفّ يده عن المسجد؟ وهل سيشفع للمسجد وهل ستستحيي العين التي أطعمنا فمها على مبدأ "أطعم الفم تستحيي العين"؟ هؤلاء لا يستحيون ولا يحسبون حسابا لعربي أو مسلم قاعدتهم مع الأغيار :" اخدمني وأنا سيدك" .

ولنا أن نسأل أيضا أصحاب العلاقات الدافئة والصداقات العزيزة مع ترمب شخصيا وأمريكا والغرب رسميا: هل لكم أن تفعلوا شيئا أمام هذه الجرائم الخطيرة على مسجد الأمة الإسلامية، أولى القبلتين وثالث الحرمين، وهذه حقيقة بالمناسبة: أن المسجد الأقصى ليس للفلسطينيين وحدهم بل هو لكل الأمة. الفلسطينيون أطلقوا له طوفانا ودفعوا الغالي والنفيس، أمّا أنتم فماذا فعلتم؟ وكيف تسخرون علاقاتكم الناعمة لتحقيق ما لم يحقّقه غيركم؟

أين أنتم يا دول الملح والتطبيع أمام هذا العار الذي يجلل الأمة وهي تشاهد هؤلاء المعاتيه وهم يعربدون في المسجد، وهذا الحثالة بن غفير وهو يصلي جهرا ويصرح بكل وقاحة ويتصوّر سيلفي مع قبة الصخرة المشرّفة؟

أين أنتم، نائمون، مخدّرون، خانعون، ها هو على الملا بن غفير يتحداكم؟ كالنعامة دفنتم رؤوسكم في التراب. تحوّلتم إلى فص ملح وذبتم تحت أقدام بن غفير؟

إنفوجرافيك